العراق

جدول دعم وسائل الإعلام

IREX
EUROPE
WWW.EUROPE.IREX.ORG

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

جدول دعم وسائل الإعلام العراق

IREX
EUROPE
WWW.EUROPE.IREX.ORG

جدول دعم وسائل الإعلام, العراق

SPO/CI/FED/2006/PI/1

حقوق الطبع محفوظة لـ IREX

IREX الولايات المتحدة الاميركية
2121 K Street, NW, Suite 700
Washington, DC 20037
U.S.A
Tel: +1 202 628-8188
Fax: + 1 202 628-8189
www.irex.org

IREX اوروبا
19, Avenue Philibert Gaillard
Fleurieu sur Saône
Lyon
France, 69250
Tel: + 33 (0) 870 44 65 86
www.europe.irex.org

مديرو المشروع: مايك ده فيلييرس, دروسيلا ميناكر, دالن تود

الدعم النشري: دروسيلا ميناكر, مايك ده فيلييرس, جو رافلبرغ

الترجمة: الهام ماجور

التنسيق: خافيير خوسيه

الطباعة: مطبعة بيريدا

ملاحظة الحقوق: اعطي الاذن لعرض و استنساخ وتوزيع جدول دعم وسائل الاعلام بشرط ان: (أ) المواد تستعمل بعلم مسبق بان «جدول دعم وسائل الاعلام هو منتوج عائد لـ ايركس, طور بتمويل الـ يو اس ايد, وهذا الجدول العراق, ام اس اي تم انتاجه بدعم و تمويل اليونسكو». (ب) جدول ام اس اي هو للاستعمال الشخصي فقط, والغير تجاري, و للاستعلام. (ت) لا يجوز تغيير اي بند من هذا الجدول.

اقرار: هذا المنشور قد تحقق انتاجه بدعم من اليونسكو.

اخلاء ذمة: الاراء المطروحة هنا عائدة لاعضاء الهيئة الاستشارية و غيرهم من باحثي المشروع, و ليس بالضرورة تعكس اراء يو اس ايد, اليونسكو ايريكس.
يو اس ايد, اليونسكو, ايريكس لا تتحمل اي مسوؤلية خطئ او عدم اثبات او دقة المحتويات.

IREX اوروبا

IREX اوروبا هي منظمة دولية بدون ارباح, متخصصة بتصميم و اشراك المجتمع المدني و وسائل الاعلام الخاصة و الثقافة و برامج الانترنيت المستحصلة.

IREX

ايريكس: هي منظمة عالمية بدون ارباح توفر برامج رئاسية و تجديدية لتحسين النوعية الثقافية, و تقوية وسائل الاعلام الخاصة, و تتبنى التطوير الجماعي للمجتمع المدني.
اسست عام 1968, ايريكس لديها احتياطي سنوي مقداره 50$ مليون دولار, وكادر اكثر من 500 مهني على نطاق عالمي. ايركس و شريكتها ايريكس اوروبا تسلمان برامجا ملخصة و خبراء مستشارين في اكثر من 50 دولة.

UNESCO

اليونسكو, منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة تواصل قطاع الاتصالات و الاعلام المرشد من قبل حقوق الانسان الاساسية لحرية الرأي و حرية الصحافة. منذ عام 2003 يدعم قطاع (CI) الشعب العراقي بتحوله نحو الديمقراطية. ضمن المشاريع الاخرى, اليونسكو مهدت و سهلت المبادرات الساهمة لتطوير سياسة وسائل اعلام وطنية, و جهزت أرشاد عملي للصحفيين و المجتمع المدني ما قبل الانتخابات. قد وضعت فرص تدريب و شبكة اعمال في متناول و خدمة اكثر من 550 عامل في وسائل الاعلام و المهنيين.

جدول دعم وسائل الاعلام – العراق

مقدمة

ان وسائل الاعلام في العراق قد تغيرت جذريا منذ سقوط صدام حسين, و حلت محل العمليات الدعائية المسيطر عليها بحزم صحف مختلفة و مراكز بث عاكسة لمواضيع مختلفة ذات وجهات نظر عديدة.
مراكز تصريف وسائل الاعلام بأمكانها الآن ان تكون تابعة للقطاع الخاص, و الصحفيون يسمح لهم بتوجيه الاسئلة و نشر آراء متضاربة. اطباق الاقمار الصناعية, المطابع و الاعلام العالمي قد اصبحت جميعها قانونية, و وسائط الانترنيت اصبحت أيضا متوفرة للجميع.

لكن التقييمات الجارية لمهنيي الاعلام في العراق و المشاركين في جدول دعم وسائل الاعلام تبين بأن العراق لا يزال مبتدئا في مجالات تطوير حماية الرأي, و المهنية الصحافية و المهارات الادارية الاعلامية, و المؤسسات الداعمة و المهمة لاقامة قطاع اعلامي متين و ثابت و القابل لاعطاء المواطنين ما يحتاجونه من المعلومات, و المساهم في ترسيخ الثقة في مصداقية و شفافية الحكومة.

أول جدول لدعم وسائل الاعلام أقيم في العراق يشير الى أن المصادر الاخبارية الجماعية تعتبر أقوى المواصفات لاول قطاع اعلامي وجد في العراق. العراقيون بامكانهم الآن الحصول على معلومات بطرق شتى, و لو ان معظم مخارج الاعلام الجديدة حزبية. الرقابة المعلنة و المفروضة شخصيا, بالاضافة الى قلة الخبرة لاعطاء تقارير متوازنة و دقيقة, كلها تؤدي الى مهنية صحفية ركيكة. بألرغم من وجود الاسس القانونية لحرية الصحافة في الدستور الحديث و الذي لا يزال في حاجة إلى التطوير, و عدم تواجد الاطار الاستمراري و المعتدل, و الفوضى في القانون الدعائي يجعل الصحفيين غير واثقين من حماية استقلال وسائل الاعلام. الحكومة و القادة السياسيون هم غير ملتزمين بأقامة اسس الحرية الصحافية و جعلها نافذة و فعالة. كما و إن المجتمع بصورة عامة لا يحمي الحرية الصحافية و حتى الوقت الحاضر.

إن أضعف عنصر في قطاع الاعلام و المبيَن في ام اس اي هو عدم وجود القدرات الادارية للاعمال, و الجمعيات المهنية و المنظمات القضائية و الخدمات الصناعية الضرورية لبناء وسائل اعلام قوية. المخارج الاعلامية لا تزال تعتبر أولا بأنها ادوات دعائية, و لو انها تخدم بصورة عامة مجموعات منتفعة اكثر من انها تخدم الاعمال الحرة المدعومة بالدعاية و الموثقة بسمعة طيبة و خدمة عالية للعملاء. الدعاية و خدمات التوزيع و بحوث التسويق تكاد ان لا توجد كأدوات تطوير استراتيجية للشركات الاعلامية. الصحفيون و المدراء الباحثون عن مهارات جديدة و دعم مهني, و الدفاع القضائي لحرية الصحافة يجدون القليل فقط من الموارد المالية خلال الصناعة الضعيفة و الجمعيات التجارية و أيضا القليل من فرص التطور.

مقدمة

كما أشار اعضاء مجلس الشورى لجدول دعم وسائل الاعلام بأن هذه الركاكة هي طرازية للمناهج الاعلامية التي تمر في مراحل انتقالية. و هي أيضا مفهومة نظرا لحالة انعدام الامن الفوق عادية و التي يتحمل اعبائها الصحفيون و العراقيون بصورة عامة. كما و أن حصيلة الضحايا من العاملين في الاعلام ترتفع بأستمرار و العمل بصورة يومية يحمل مخاطرا جمة.

إن جدول دعم وسائل الاعلام قد صمم خصيصا ليطرح مقاييسا شاملة للتقدم الاممي, و غايته هي استقلال مهني مدعوم لقطاع الاعلام. منهاج الجدول يستخدم الوسائل الكمية و النوعية لتقييم درجة التقدم لمنهج الاعلام في القطر نحو الاهداف الخمسة التالية:

- معايير قانونية و اجتماعية تحمي و ترفع من شان الكلام الحر و توفر المعلومات للعامة.

- الصحافة ترتقي الى معايير نوعية عالية.

- مصادر اخبارية متعددة توفر للمواطنين اخبارا موثوقة و موضوعية.

- الاعلام المستقل كعمل حر ذات ادارة حسنة, يسمح بالنشر المستقل.

- مؤسسات داعمة تعمل للمنفعة المهنية للاعلام المستقل.

إن جدول دعم وسائل الاعلام يمثل مساهمات اكثر من 50 صحفيا عراقيا و محررين و أداريي الاعلام, و نشطاء المجتمع المدني. شكِلت ثلاثة مجالس اقليمية للشورى لتنظر في مناهج الاعلام لكلٍ من شمال العراق و جنوبه و منطقة بغداد. المجلس الرابع يمثل المنظور القومي و يقيِم القطاع الاعلامي العراقي بصورة عامة. كل أعضاء هذه المجالس هم عراقيون و يحللون المنهج الاعلامي العاملون به بصفته يخدم وطنهم. هذا التقييم الأولي للعراق يوفر خط الاساس و التحقيقات السنوية التابعة ستوفر تفاصيلا عن درجات التقدم أو التدهور و في أي مناطق قد حصلت.

إن جدول دعم وسائل الاعلام هو مصدر للصحفيين و أداريي الاعلام و المدافعين عن الصحافة الحرة و مؤسسي السياسات و مهنيي التطور و المتبرعين الباحثين عن تقوية الاعلام, و الذي هو الهدف الذي يتصاعد الاعتراف به كأساس لحكم جيد و متطور, و الشفافية و التقليص من حدة الفقر, و التطور الاقتصادي, و النوعية و الصحة و غيرها من أسبقيات التطور.

التنظيم

ايركس جهزت نظام جدول ادامة وسائل الاعلام بالتعاون مع وكالة التنمية العالمية يو اس ايد كاداة لتقييم تنمية مناهج الاعلام المستقلة للامد البعيد وعبر الدول. ان العاملين فيها هم مهنيون في تطور الاعلام ساهموا في تنمية هذه الاداة التقييمية.

يقيم الجدول خمسة اهداف لتشكيل مناهج اعلامية ناجحة:

-معايير قانونية و اجتماعية تحمي و ترفع من شان الكلام الحر و توفر المعلومات للعامة.

-الصحافة ترتقي الى معايير نوعية عالية.

-مصادر اخبارية متعددة توفر للمواطنين اخبارا موثوقة و موضوعية.

-الاعلام المستقل كعمل حر ذات ادارة حسنة, يسمح بالنشر المستقل.

-مؤسسات داعمة تعمل للمنفعة المهنية للاعلام المستقل.

هذه الاهداف حكمت بانها اهم المظاهر لمنهج الاعلام المستقل المهني و القابل للدعم, و قدمت كمعايير عامة لتناسب بها الدول. و قد تم وضع نظام نقاط لكل من هذه الاهداف بتقييم يتراوح بين 7 الى 9 مؤشرات تقرر لاي حد قد نجحت اي دولة للوصول الى الهدف المعين. هذه الاهداف و المؤشرات و نظام النقاط مبين ادناه.

تحديد النقاط قد انشئ من قسمين, الاول هو هيئة من الخبراء قد نسقت للبلد و متكونة من ممثلين للاعلام في القطر, و منظمات غير حكومية و جمعيات مهنية, و اخرين من العاملين في تنمية الاعلام.

ان المشاركين في الهيئة مجهزون بالاهداف الخمسة و المؤشرات و شرح عن نظام النقاط. كل مشارك و على حدة يدرس المعلومات و من ثم يضع النقاط لكل من الاهداف. و من ثم يجتمع اعضاء الهيئة للتناقش في الاهداف و المؤشرات, و يوفقوا فيما بينهم النقاط المجتمعة و التحليلات. يقوم رئيس الهيئة و هو خبير في التحليل الاعلامي من القطر بتجهيز تحليل كتابي للنقاش, و الذي يراجعه و ينقحه ممثلون محليون و دوليون من ايريكس.

الاهداف و المؤشرات

الهدف 1: الرأي الحر

القيم القانونية و الاجتماعية تحمي و تدفع بألري الحر وايضا بسهولة الحصول على المعلومات العامة

مؤشرات الرأي الحر:

الحماية القانونية و الاجتماعية موجودة و مفروضة.

ترخيص البث الاعلامي يكون عادل و متنافس وغير سياسي.

الدخول الى السوق و هيكل الضرائب المفروضة على الاعلام تكون عادلة و متقارنة مع بقية الصناعات.

تعاقب الجرائم المقترفة ضد الصحفيين او ضد الاعلام بصرامة, ولكن حدوث هذه الجرائم يجب ان يكون نادرا.

لا يتلقى الاعلام الحكومي او العام اي تفضيل في المعاملة القانونية, و القانون يضمن استقلال النشر الصحفي.

التشهير قضية تابعة للقانون المدني, و يرتقي المسؤولون العامون الى مستويات اعلى, و المدعي بالاساءة بحقه عليه ان يقدم براهينا على كذب الادعاءات وعلى سوء النية.

سهولة الحصول على المعلومات العامة, و حق الحصول على المعلومات يفرض لمنفعة جميع الصحفيين ووسائل الاعلام.

منافذ الاعلام لها توفير غير مقيد للمعلومات, وهذا ايضا مفروض لجميع الصحفيين ووسائل الاعلام.

الدخول الى مهنة الصحافة حر, و الحكومة لا تفرض رخصا ولا قيودا او حقوقا خاصة للصحفيين.

الهدف 2: الصحافة المهنية

الصحافة ترتقي بنوعيتها الى المستويات المهنية

مؤشرات الصحافة المهنية:

يكون التقرير الصحفي, موضوعيا, عادلا وذي مصادر موثوقة.

يتبع الصحفيون معايير اخلاقية مقبولة و معترف بها.

لا يمارس الصحفيون و المحررون الرقابة الذاتية.

الصحفيون يغطون مواضيعا و احداثا رئيسية.

رواتب الصحفيين عالية بما فيه الكفاية لتفادي الفساد.

البرامج المسلية لا تحجب البرامج الاعلامية و الاخبار.

التسهيلات التقنية و معدات جمع و اخراج و توزيع الاخبار تكون حديثة و فعالة.

وجود تقارير صحفية و برامج ملائمة ذات جودة عالية (تحقيقية, اقتصاد و أعمال, محلية وسياسية).

الهدف 4: ادارة الاعمال

وسائل اعلام مستقلة كاعمال حرة ذات ادارة حسنة تسمح باستقلال التحرير و النشر

مؤشرات ادارة الاعمال:

منافذ اعلام و شركات داعمة تعمل بفعالية و بمهنية و كعمل حر مربح.

اعلام يستلم موارد دخل مالية من مصادر متعددة.

الوكالات الاعلانية و غيرها من الصناعات المشابهة تدعم سوقا اعلانيا.

الموارد المالية للاعلان تشكل نسبتا مئوية من مجموع موارد مالية متوالمة مع معايير مقبولة من قبل المنافذ التجارية.

الاعلام المستقل لا يستلم معونة مالية حكومية.

البحوث التسويقية تستعمل لتشكيل مخططات استراتيجية, و تزيد من موارد الدخل الاعلانية, و تصمم منتوجات تلبي حاجات و اهتمامات المستمع و المشاهد.

ارقام تقييم و ترويج البث موثوق بها و بانتاج مستقل.

الهدف 3: تعدد المصادر الاخبارية

مصادر اخبارية متعددة تجهز افراد الشعب باخبار موضوعية و موثوقة

مؤشرات تعدد و تجمع مصادر الاخبار:

وجود تعدد مصادر اخبارية عامة و خاصة ذات كلفة معتدلة اي: طباعة, بث, انترنيت.

عدم تقييد حصول افراد الشعب على الاعلام المحلي و العالمي.

الاعلام الحكومي او العام يعكس وجهات نظر جميع الاطراف السياسية, وان يكون غير حزبي و يخدم المنفعة العامة.

وكالات اخبارية مستقلة تجمع و توزع الاخبار للطبع و البث الاعلامي.

وسائل اعلام مستقلة تخرج و تبث برامجها الاخبارية الخاصة.

شفافية ملكية الاعلام تسمح للمستهلك بالحكم الموضوعي على الاخبار, وهذه الملكية لا تكون مركزة ضمن بعض من التكتلات.

الاهتمامات الاجتماعية على مدا واسع تكون منعكسة و ممثلة من قبل الاعلام, من ضمنها مصادر المعلومات في لغات اخرى اقلية.

الهدف 5: المؤسسات الداعمة

المؤسسات الداعمة تعمل لمصلحة مهنية الاعلام المستقل

مؤشرات المؤسسات الداعمة:

المؤسسات التجارية تمثل مصالح الاعلام الخاص و توفر خدمات للاعضاء.

المؤسسات المهنية تعمل لحماية حقوق الصحفيين.

المنظمات الغير حكومية تدعم الراي الحر و الاعلام المستقل.

وجود مناهج صحفية ذات نوعية جيدة تجهز خبرات عملية عالية.

دورات تدريبية قصيرة الامد و برامج خدمات داخلية تسمح للصحفيين بالرفع من كفاءاتهم او الحصول على مهارات جديدة.

مصادر طباعة الاخبار و التسهيلات المطبعية تكون خاصة و غير سياسية و غير مقيدة.

قنوات التوزيع الاعلامي (اكشاك, اجهزة ارسال, انترنيت) تكون خاصة غير سياسية و غير مقيدة.

جدول دعم وسائل الاعلام – العراق

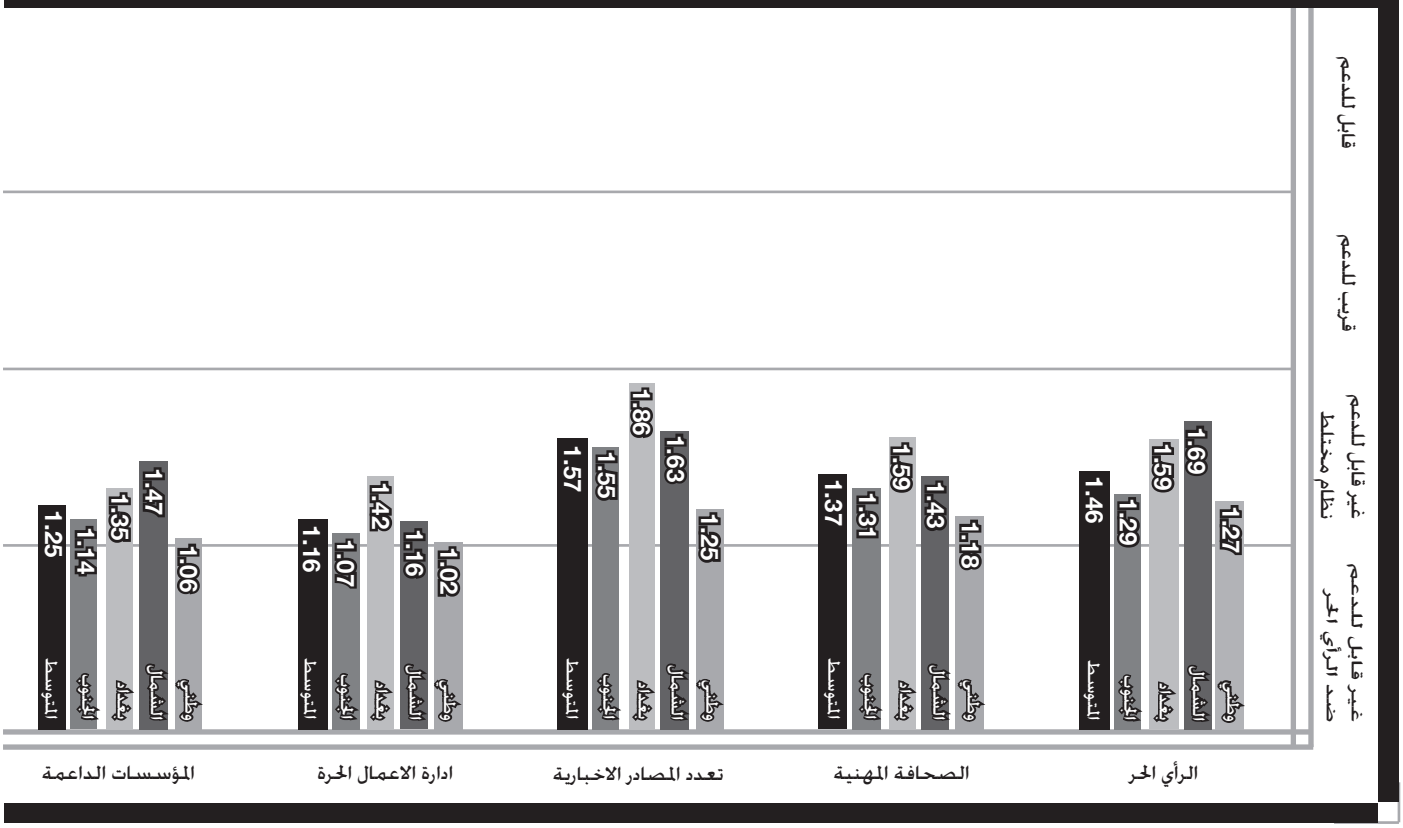

أ. نقاط المؤشرات

كل مؤشر يحصل على نقاط وفقا للنظام التالي:

0= القطر لا يصل لمستوى المؤشر, الحكومة او القوى الاجتماعية ربما تناهض فعليا تحقيقه.

1= القطر يصل فقط الى الحد الادنى لاوجه المؤشر, و القوى ربما لا تناهض فعليا تحقيقه, لكن الوسط الاعمالي لا يدعمه, و الحكومة او المهنة لا تدعم التغيير كليا و فعليا.

2= القطر ابتدأ بالوصول لعدة وجوه من المؤشر, لكن التطور ربما لايزال معتمدا على الحكومة و القوى السياسية الحالية.

3= القطر وصل الى اغلب وجوه المؤشر, و تطبيق المؤشر قد ابتدأ فعليا منذ عدة سنين, و مر عبر تغيرات في الحكومة, مؤشرا الى احتمال الادامة.

4= القطر قد وصل الى جميع وجوه المؤشر, و التطبيق قد بقي ثابت بالرغم من التغيرات المتعددة في الحكومة, و التذبذبات الاقتصادية, و التغيرات في الراي العام, و التغير في المتفقات الاجتماعية.

ب. الهدف و النقاط الشاملة

تجمع متوسطات كل المؤشرات و يستخلص منها متوسط واحد و شامل لكل هدف على حدة. من جملة نقاط الاهداف يستخلص متوسط يعطي نقاط معينة شاملة للقطر.

ايركس تفسر النقاط العامة الشاملة بالشكل التالي:

غير قابل للدعم, ضد الصحافة الحرة **(0-1)**: القطر لا يصل, او يصل الى الحد الادنى فقط للاهداف. الحكومة و القانون يقفان عقبة امام تطور الاعلام الحر, و المهنية منخفضة, و فعالية صناعة الاعلام هي في حدها الادنى.

نظام ممزوج غير قابل للدعم **(1-2)**: القطر يصل الى الحد الادنى فقط من الاهداف, مع اقسام من النظام القانوني و الحكومة تعارض نظام الاعلام الحر. تطور ملموس في قضاء الصحافة الحرة, ارتفاع في المهنية, و اعمال حرة اعلامية قد تكون في بداياتها, والتي لا تسمح بعد بالحكم على قابلية الدعم.

قريب للدعم **(2-3)**: القطر قد تطور نحو الاهداف المتعددة, مع مفاهيم قانونية و مهنية و محيط الاعمال الحرة كلها تدعم الاعلام المستقل. التقدم استمر وجوده بالرغم من التغيرات في الحكومة, و قد تم تسجيله و ترقيمه قانونيا و فعليا. لكن الحاجة الى وقت اكثر ضرورية للتاكد من قدرته على تحمل التغيرات, وايضا التاكد من ان محيط المهنية و الاعمال الحرة هم قابلين للدعم.

قابل للدعم **(3-4)**: القطر يملك اعلاما يعتبر مهنيا حرا و قابلا للدعم, او انه يتجه كليا نحو الوصول الى الاهداف. الانظمة الداعمة للاعلام المستقل ضلت موجودة بالرغم من تبدل الحكومات, و التذبذب الاقتصادي, و التغيرات الجارية في الراي العام و في المتفقات الاجتماعية.

جدول دعم وسائل الاعلام – وطني

ان نظام وسائل الاعلام المسيطر عليه باحكام والذي كان بحكم التنفيذ كاداة لتعظيم محاسن حكم صدام حسين في العراق قد ولى, و حل محله سوق مزدحم بالجرائد و قنوات البث التي تقدم وجهات نظر متعددة. اطباق الاقمار الصناعية, و دور النشر, و مصادر انباء دولية قد اصبحت قانونية, و الانترنيت اصبحت متوفرة على نطاق واسع, و مخارج وسائل الاعلام من الممكن ان تكون ضمن القطاع الخاص. في امكان الصحفيين ان يوجهوا الاسئلة للرسميين, و نشر اراء معارضة, و الاجتهاد لطرح مواضيع كانت في السابق بعيدة المنال.

لكن, و كما وضح من قبل تقييمات المتخصصين في وسائل الاعلام و المشاركين في وضع جدول دعم وسائل الاعلام ام اس اي, العراق لا يزال مبتدئا في تطوير حماية حرية الكلام, و مهنية الصحافة, و مهارات ادارة وسائل الاعلام, و مؤسسات داعمة ضرورية لبناء قطاع اعلام متين و القابل بتوفير المعلومات للمواطنين و المساهم في مصداقية الحكومة.

لتقييم قطاع الاعلام من منظور وطني, لقد قيم اعضاء الهيئة الاستشارية لـ ام اس اي التقدم العام للقطر بـ 1.17 نقطة, و الذي يعني انه يلقى فقط الحد الادنى المطلوب لخلق نظام اعلامي مهني. ان اقسام من الحكومة و النظام القانوني يعملون ضد حرية الاعلام, ولا يزال الحكم على مدى دعم التطور الاولي لمهنية الصحافة و التوفر المتزايد للمصادر الاخبارية, و ادارة الاعمال الاعلامية و تاسيس مؤسسات داعمة سابق لاوانه.

الهيئة الاستشارية لـ ام اس اي وصفت عدم وجود المبادئ الاساسية لحرية الاعلام من طرف الحكام السياسيين, و الذين اثبتوا عدم التزامهم بتنفيذها. وعلى نطاق اوسع قال اعضاء الهيئة ان المجتمع العراقي لا يفهم جيدا اهمية استقلال وسائل الاعلام, ولا يعملوا لحمايتها. الحماية القانونية لحرية الراي تتواجد في مضمون الدستور الجديد ولكن كاصطلاحات طفيفة لم يوسع مفهومها و لم تختبر خلال تطورات الاوضاع السياسية, و كما ان اطار تعديل البث ليس في مكانه المناسب. ان المرحلة الانتقالية لشبكة الاعلام العراقية من اعلام خاص بالدولة الى منافذ خدمات عامة محمية من الضغوط السياسية لا تزال غير كاملة.

في عام 2005 كان هناك اكثر من 200 صحيفة تطبع بصورة منتظمة في العراق, و اكثر من 15 محطة تلفزيونية فضائية و 30 محطة راديو. يصف اعضاء الهيئة الاستشارية لـ ام اس اي قطاع اعلامي جماعي ولكن حزبي بمنافذ اعلامية متطورة جدا و مدعومة لتقدم وجهات نظر لقوى سياسية, اقتصادية, و اجتماعية محددة عوضا عن ايصال نطاق واسع من الاراء. الصحفيون و الناشرون الجدد في هذا المضمار او المنتقلون من محدودات صارمة للاعلام تحت النظام السابق هم عرضة للانحياز و عدم الدقة و للتاثيرات الحسية. و تدلي الهيئة بان هناك موارد متوفرة لتحسين مهنية الصحفيين, و لكن الحاجة تفوق المتوفر. حتى مع المهارات الجديدة من الممكن ان يتعرض الصحفيون الى ضغوط قوية من ذوي المناصب العالية و الذين تربطهم مناصبهم بتكتلات الاقليات المختارة. الضغوط الدينية و الاجتماعية ايضا تؤثر على التغطية الصحفية.
بالرغم من وجود منافذ اعلام متعددة و المعتبرة ادوات تخدم اغراضا حزبية, القليل منها فقط لها اسبقية بتطوير الادارة و الاعمال بحسب راي الهيئة الاستشارية ام اس اي. اما الدعاية فيوجد البعض منها ولكن اهدافها لا تعتبر رئيسية و القليل من مديري الاعلام لهم الكفاءات لتطوير منافذهم الدعائية حسب خطة استراتيجية. ادوات بحوث التسويق الاعلامي و بناء هيكل المستمعين لا تزال جميعها ضعيفة و قليلة الاستعمال.

ان احلك الظلال المسدلة على الاعلام العراقي هي الانعدام الحالي للامن. يجد الصحفيون انفسهم عرضة للمشاكل, و ان اي قصة ينشروها ممكن ان تغضب خطا الشخص الغير المقصود او تجلب انتباه خطر. البعض منهم قرر بحمل السلاح او استعمال اسماءا مستعارة. حصيلة الضحايا من الصحفيين تستمر بالارتفاع.

بدأ مهنيو الاعلام بعزل و اكتشاف الحاجة للتنظيمات المهنية و الصناعية. الهيئة الاستشارية ام اس اي تتوصل الى عزل و معرفة الحاجة الى التدريب, الحماية القانونية, و المؤسسات القضائية المدافعة عن حرية الصحافة و حقوق الصحفيين داخل القطاع.

الهدف 1: الرأي الحر

نقاط الهدف الوطني: **1.27 / 4.00**

بالرغم من ان قابلية التاكيد على استقلال الاعلام قد توسعت كثيرا منذ نهاية حكم صدام حسين, لكن التركيب الهيكلي القانوني لحماية و دفع حرية الراي و الكلام, و التاكيد على سهولة الحصول على المعلومات العامة, و تاهيل صحافة فعالة, لا تزال جميعها في موضع غير مناسب. الصحافيون يعملون بدون حماية, و اطار الانتظام لا يزال بحاجة الى التطوير, و المجتمع لم يلتقط بصورة شاملة بعد اهمية حرية الاعلام. الهيئة الاستشارية ام اس اي وضعت النقاط (1.27) المحرزة من قبل العراق نحو هذا الهدف, ما يعني بان القطر لم يحصل سوى على الحد الادنى من النقاط بالمقارنة العامة مع خلفية من انعدام الامن و عدم الاستقرار السياسي, و الدستور الجديد الغير مجرب, و الكثير من العمل الذي لا يزال معلقا لتكوين قوى منهجية معتدلة و الغير محلولة جميعها. الهيئة الاستشارية ام اس اي وصفت نخبة سياسية مختارة غير ملتزمة بوضع قواعد للاعلام الحر في نطاق عملي و بحكم التنفيذ, و المخاطر المنتشرة للصحفيين بضمنها جرائم القتل, و نظام بث محلي غير منتقل نحو الدور الغير سياسي, و محدودات و عوائق سياسية تمنع الحصول على المعلومات.

القوى السياسية العراقية لا تفرق بين التحقيق الصحفي للحقائق و وجهات النظر من جهة و المعلومات و الاراء نفسها من جهة اخرى, و النظام القانوني العراقي الغير ناضج و الذي لا يحمي الصحفيين في هذا المضمار, هذا بحسب رأي الهيئة الاستشارية لـ ام اس اي.

قالت هدى جاسم المعيني المراسلة الرئيسية لصحيفة الشرق الاوسط: « يجب علينا اولا ان نفهم الحالة السياسية العامة, و الحالة الامنية الغير متوازنة, و القوانين المشلولة, و الدستور الذي لم يطبق بعد, و الحكوميين الجدد الذين لا يفهمون و لا يفرقون بين النبأ و المقالة, بالاضافة الى جهلهم لمفهوم و معنى حرية الاعلام.»

كمثال, وصفت هدى جاسم المعيني ما حدث بعد ان نشرت صحيفتها ادلاء من قبل السفير الاميركي و الذي فيه نوه بأن وزير الداخلية يشجع و يدفع المصالح الطائفية, و قالت: « حالا, امر الوزير بفتح تحقيق ضد الجريدة متهما اياها بالادلاء باتهامات مغرضة. بينما كان يوجب عليه ان يرفع دعوى ضد السفير الاميركي لانه هو الذي اتهمه بالطائفية. الجريدة لم تقترف اي جرم بنشرها لهذا الادلاء, لكن الوزير لم يفهم هذا.» عمر صلاح الدين, المحرر السياسي لصحيفة الشورى الاسبوعية, و عضو في الهيئة الاستشارية, ذكر بانه كان قد احيط علما من قبل الحكومي المسوؤل عن المواصلات في محافظة نينوى و الذي اتهمه بالتعريض بالسمعة لنشره تعليقا لاحد افراد الشعب عن الوضع المحلي.

الصحفيون يخشون سوء استعمال الحكوميين للسلطة, صرحت بهذا الهيئة الاستشارية. من المحتمل ان يدعى صحفيا من قبل السلطات او يعتقل بدون اي سبب سوى تاويل خاطئ من قبل احد المسوؤلين لنبأ معين. المهنيون الاعلاميون العراقيون لا يجدون الاحترام من قبل مسوؤلي الحكومة. و العكس بالعكس لاحظ احد اعضاء الهيئة الاستشارية تعابير القلق العامة عند المسوؤلين اللبنانيين عندما يقتل او يجرح اي صحفي هناك, و قال ان اي رد مشابه لهذا في العراق عند مقتل اي صحفي عراقي هو غير موجود. و اضافت هدى جاسم المعيني: « المحقق الصحفي الاجنبي يفضل على المحقق الصحفي العراقي. اذا ذهب معا صحفيان لاجراء تحقيق صحفي مع احد الوزراء, فالوزير يفضل مقابلة الصحفي الاجنبي.»

> **« هل قتل صحافي بسبب رأيه اقل اهمية من اهانة زعماء دينيين او سياسيين على الهواء في التلفزيون؟ »**

مهنيو الاعلام في الهيئة الاستشارية ام اس اي كانوا قلقين بصورة خاصة من تعليق و فشل القوانين – بالاخص عناصر البند الجزائي المتعلق بالجرائم المقترفة ضد الصحفيين – في نطاق التشكيل الغوغائي لنضامه القضائي و الامني. الدستور الموافق عليه في تاريخ 15 اكتوبر تشرين الاول 2005 و الذي لحد الان لم يجرى له استفتاء شعبي من خلال اعطاء شرح مفصل عنه خلال مسودة قوانين, و تنفيذ تهييئات متعددة, او اختبار تنسيقاته في المحاكم. محمد صاحي عواد, محقق صحفي في جريدة الدستور, قال ان الدستور الجديد, في الفصل رقم 2, بند رقم 36 يؤكد على حرية الصحافة و الطباعة والاعلام والنشر ولكن بكلمات قليلة, و يشرط كل ما سبق ذكره بان لا يتعارض مع « الاخلاقية العامة.»

قد استنتج اعضاء الهيئة الاستشارية بانه بغض النظر عن المعارضات التي يقيمها المسوؤلون في الحكومة عن الحرية او عن التنسيقات في الدستور الجديد, لا شيئ يحمي الاعلام او يمنع سوء معاملة الصحفيين. من الواضح بان الحكومة قد منعت المجمع الاخباري الذي تبثه الجزيرة عبر قناتها الفضائية منذ عام 2004, بالادعاء بانها كانت مصدر سوء فهم و تحريف خاطئ للارهابيين و بانها ساهمت في خلق حالة عدم الاستقرار. الاحزاب السياسية القوية, الولايات المتحدة الاميركية و غيرها من القوى الاجنبية, و الجيش العراقي, و العمليات الامنية ممكن ان تسيئ المعاملة او تلقي القبض على الصحفيين بدون اسباب, صرحت بهذا الهيئة الاستشارية و قدمت امثالا عديدة. نهلة غازي اللوزة, نائبة رئيس نقابة الصحفيين في بابل, وصفت كيف تم القبض على صحفي يعمل في منظمة حقوق الانسان بعد نشره نقدا للهجمات على منطقة بابل. زينا العبيدي كاظم, محررة في جريدة عشتار الاسبوعية, قالت بانها بعد كتابتها عن طالب جامعي و مشاكله, « اتصل بي مسوؤل جامعي و قال لي بانه لن يسمح لي بدخول الجامعة مرة اخرى.»

اشارت الهيئة الاستشارية ام اس اي الى وجود شعور عام بألفوضى و المساهم في خلق حالة عدم وجود الحماية للاعلام. و قد اشاروا ليس الى حالة انعدام الامن فحسب بل و ايضا الى ضعف المؤسسات القانونية و القضائية العاملة بتقوية و تثبيت القوانين الموجودة حاليا. « التغيير الاستمراري في القوانين القطرية, و عدم الاستقرار, و حقيقة عدم وضع الدستور في حكم التنفيذ جميعها قد حرمت مهنيي الاعلام من حرية التعبير و جعلتهم عرضة لسوء المعاملة.» صرحت بهذا نهلة غازي اللوزة.

بالاضافة لكل هذا, لاحظ اعضاء الهيئة الاستشارية عدم وجود جمعيات مهنية فعالة و اتحاد نقابات للصحفيين و غياب الشعور الجماعي بالوحدة و الضروري لدفاعهم عن انفسهم و عن حرية التعبير. الكثير من الصحفيين الجدد دخلوا مهنة الصحافة, و « هناك حالة عدم اتفاق بين الصحفيين الذين كانوا يعملون مع النظام السابق و الذين يعملون مع النظام الجديد.» صرحت بهذا نهلة غازي اللوزة.

قال اعضاء الهيئة الاستشارية بان المجتمع الاوسع ايضا لم يصل الى فهم قيمة هذه الحريات و طرق حمايتها. هناك القليل فقط من حالة القلق عن مقتل مهنيي الاعلام و الجرحى و المعتقلين منهم, وحتى على النطاق الانساني. قد لاحظ احد اعضاء الهيئة الاستشارية بأن الشعب يقنع بالصمت عندما يقتل صحافيا, و لكنه يخرج الى الشوارع بجموع غفيرة متظاهرا اذا ما جرح زعيم ديني. « هل قتل صحافي بسبب رأيه اقل اهمية من اهانة زعماء دينيين او سياسيين على الهواء في التلفزيون؟» تسائل رئيس الهيئة الممثلة للحرية في نقابة الصحفيين. « قتل انسان هو ابشع جريمة من الممكن ان يتصورها احد. »

وثقت هيئة حماية الصحفيين سي بي اي بما لا يقل عن 22 صحافي و ثلاثة عاملين في الاعلام قتلوا خلال عملهم في عام 2005. قد جلب هذا بما مجموعه 60 صحافي و 22 عامل اعلامي مساعد قتلوا منذ بداية الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في مارس آذار عام 2003, صرحت بهذا المنظمة الدولية. لقد وضعت منظمات اخرى قوائم بعدد ضحايا أعلى, و لكن الجميع يتفق بأن اغلبية الضحايا هم عراقيون.

من الجرائم الاخرى المقترفة بحق الصحفيين تشمل الاختطاف, الحجز, الابتزاز, و جميع انواع التهديدات المقترفة بحصانة, و هذا ما صرح به عضو الهيئة الاستشارية, و ان هناك القليل جدا من التحريات المؤدية الى رد فعل ضد المقترفين القائمين بهذه الجرائم. وصف عمر صلاح الدين حالات عرضت فيها اسماء و عناوين و ارقام هواتف عدد من العاملين في الاعلام في الساحات العامة و اقيمت تهديدات بالقتل ضدهم, لكن مصدر كل هذه المعلومات لم يكتشف ابدا.

من العناصر الاخرى المؤدية الى وضع حياة مهنيي الاعلام في خطر تشمل دوائر الامن, المجندين الحزبيين و الاطراف العسكرية. لقد قتل وهوجم عدد من الصحفيين من قبل القوات الامريكية, و ايضا من قبل نقاط التفتيش العسكرية, هذا حسب تحقيقات سي بي جي و وكالات اخرى للمراقبة. بالاضافة لهذا, فان احصاء الـ سي بي جي السنوي للصحفيين المعتقلين, و الذي اقيم في 1 ديسمبر كانون الاول عام 2005 بيَن وجود اربعة محتجزين من قبل القوات الامريكية في العراق, و بيَن ايضا ان وزير العدل عبد الحسين شندل قد انتقد في سبتمبر ايلول من نفس العام هذا الحجز المطول.

« خلال الحكم السابق, كان الصحفي يجابه وجه واحد هو وجه حزب البعث,» على حد قول هالة عبد الهادي سلطان مذيعة في راديو اف ام كربلاء. « اما في الايام الحاضرة, فانه يجابه وجوه عديدة مثل الاحزاب السياسية المتعددة و التيارات الدينية المتعصبة. و نتيجة هذا فان الصحفي لا يعرف لمن يقدم الاحترام. ربما يهدد الصحفي مرتين خلال اسبوع واحد و من قبل اشخاص مجهولة.» لقد وصفت اثناء قيامها بتحقيق عن مظاهرة ضد حاكم كربلاء: « قمت بتحقيق الحادث كما حدث بالضبط, و لكن ارسل لي الحاكم ادانة بلغة مهذبة, و لكن هذا الاسلوب انقلب بسرعة الى تهديد.»

ابتدات فقط الان البنية المنظمة بالفعالية, و مفهوم سير منح اجازات البث كان غير معروف في النظام السابق. اسست مفوضية الاتصالات الوطنية و الاعلام بقرار رقم 65 من قبل السلطات المؤقتة للائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية سي بي اي في مارس آذار عام 2004 لتنظم البث و مهمات اخرى. لقد سلم المفوضون مهمات لتنظيم استعمال موجات البث للراديو, و تنظيم و منح اجازات منافذ البث, و تطوير قوانين منظمة للحكومة, و لو ان مهامهم قد مددت لتشمل اطراف لا علاقة لها بالاعلام كالاتصالات الهاتفية و البرقية.
في ضمن المحاولة الاولية لفتح الموجات الهوائية, فرضت المفوضية $ 500 دولار فقط للحصول على الاجازة. قالت الهيئة الاستشارية ام اس اي ان هذا قد اثبت بانه يقدم تنظيمات غير وافية لقطاع البث, كما و قدم عدة مستشارين امثلة قالوا انها اظهرت التعصب و التحيز في مجال منح او تاخير الاجازات او اشرت بان الاهداف السياسية تلعب دورها في هذا المسار. هناك سلسلة من القوانين الجديدة المستحدثة لتحل محل قرار 65 و لتاكد بأن الشفافية و التطوير الشامل للبث العراقي لم تكتمل بعد.
تاسست شبكة الأعلام العراقي بدعم من الولايات المتحدة بعد احتلال عام 2003 و تشمل هذه الشبكة القناة الفضائية العراقية الواسعة الشعبية, و جريدة الصباح و قنوات الراديو. ان انتقالها المخطط الى اذاعة شعبية بحق تديرها هيئة من الحكام المنخبين لكونهم مستقلين و معزولين عن الحكومة و زعمائها السياسين مذكورة في قرار رقم 66 في سي بي اي الصادر في مارس اذار عام 2004 و الذي لا يزال بعيدا عن الاكتمال. قالت الهيئة الاستشارية ام اس اي بأن اي ام ان كانت تجابه انتقادات مستمرة خلال عام 2005 لاستلامها دورها كناطقة باسم الحكومة و الداخلة في صراعات القوى الطافية. قال اعضاء الهيئة ان هذا الدور الحكومي ظاهر للعيان بالطريقة التي تجهز بها الشبكة بالاخبار, وكون صحفييها يدعون لمرافقة الوفود الرسمية و الذي يتعارض مع طريقة معاملة المنافذ الاعلامية الاخرى.

سهولة الحصول على المعلومات المتساوية و المفتوحة هى ليست من المعترفات الجماعية للصحفيين العراقيين, و بلاخص هؤلاء اللذين هم خارج نظام البث القطري أو الذين ليسوا متعاونين مع الاشخاص المتمسكة بالمعلومات. قالت الهيئة ان المحققين الصحفيون التابعون لقنوات التلفزيون و الصحف الخاصة ربما يحرمون من الحصول على مقابلة المسؤولين أو الحصول على تصريحاتهم, بينما ممثلو العراقية يعاملون بطريقة مختلفة. هناك بعض المسؤولين يمتنعون عن مقابلة محققي المنافذ الاعلامية الخاصة بادعائهم بانهم مشبوهين أو ممولين من قبل عناصر اجنبية. و قال اعضاء الهيئة بان التهيئات القانونية لم تجبر على تاكيد سهولة الحصول على المعلومات الرسمية.

قال اعضاء الهيئة الاستشارية بان المشاركة السياسية في مجال الاعلام تؤدي بتصاعد الى عدم المساوات في الحصول على المعلومات. ان وزيرا في الحكومة ممكن ان يجهز الصحيفة العائدة لحزبه فقط باخبار معينة. قال بعض اعضاء الهيئة ان خلال الاستفتاء الشعبي في اكتوبر تشرين الاول عام 2005 كان من الواضح ان بعض الصحفيين المعرفين كانوا مجهزين باخبار تعكس موقفا سياسيا محددا. قالت هالة عبد الهادي سلطان: « ان حرية التوصل الى المعلومات قد بدأت بالتناقص تدريجيا. و تقلص حريات الاعلام و حجب المعلومات عن بعض الصحفيين تتزايد تدريجيا.» هي تذكر محاولتها لتهيئة برنامج عن حقوق الامتلاك و كيف اعلمت من قبل احد المسؤولين بانه لا يستطيع المشاركة بسبب « الحزب الذي كان ينتمي اليه لم يأذن له بالمشاركة.»

قال عدة مستشارين بأن المعلومات الاخبارية تبث للعراقيين بصورة رئيسية بواسطة قنوات اجنبية. كمثال محدد فضيحة ابو غريب و اعمال التعذيب التي عرضت على قنوات الاعلام الامريكية و الاوروبية قبل ان يسمع بها العراقيون او الاعلام العراقي. ويحتج الصحفيون على ارتفاع تكاليف الحصول على

الانترنيت بالاخص ان منافذ الاعلام التي يعملون فيها لا تزودهم بمثل هذه الخدمات وعليهم ان يستوعبوا الكلفة اذا استعملوا مصادر اجنبية.

القانون العراقي يتعامل مع التشنيع بالقوانين الجنائية و المدنية. جريمة التشنيع تعاقب بحسب قانون العقوبات رقم 11 لعام 1969, مادة رقم 434, والتي لاتزال سارية المفعول. يشمل القانون المدني رقم 40 لعام 1950 احتمال اجراءات قضائية للاضرار الحادثة من جراء تشويه السمعة من قبل الاعلام. لاحظ اعضاء الهيئة بان القانون لا يشمل اي نقاش حول الحرية الصحافية, و ايضا الحق بادلاء اي تعليق او نقد يتعلق بشخصيات عامة. و لاحظة ايضا الهيئة ان القانون يعتبر حالات تشويه السمعة من قبل الاعلام كاعتداء يجب ان تفرض عليه المحاكم اقصى العقوبات. الخلاصة, قال اعضاء الهيئة بان النظام القانوني متذبذب ولا يعتمد عليه بفرض القوانين الموجودة بصورة عادلة و متكاملة.
الحكومة لا تمنح الاجازة للصحفيين ولا حتى ترغب بهذا. قد دخل العديد من الاشخاص في مهنة الصحافة منذ انتهاء سيطرة صدام حسين على الاعلام. المنظمات الاخبارية العالمية بصورة خاصة قد استخدمت اشخاصا مستقدمين من حقول اخرى فقط لكونهم يملكون سيارات و يتكلمون لغات اجنبية او لهم اتصال بشخص يسمح لهم توفير موقع رسمي او حي عرقي. اختلف اعضاء الهيئة على اعتبار هذه الظاهرة بانها مؤذية للصحافة العراقية.

الهدف 2: المهنية الصحافية

نقاط الهدف الوطني: **1.18 / 4.00**

استنتجت الهيئة الاستشارية بان الصحفيين العراقيون إما يقوموا بخطوات نحو التحول الى الخروج من اعلام مسيطر عليه بقوة من قبل الحكومة او يدخلوا حديثا الى الحقل الصحافي, و انهم بعد لم يستطيعوا الوصول الى درجات عالية من المهنية. ان منافذ الاعلام قد توسعت بسرعة, لكن ليس هنالك اي خبرات اعلامية على النطاق العالمي ضمن المحررين و الصحفيين الداخلين في هذه المراكز للبث او دور النشر. في نفس الوقت, اكثر المنافذ الجديدة مدعومة من مصالح سياسية وغيرها, وهناك ضغط شديد على العاملين ليعكسوا منافع الممول. ولقد اعطى اعضاء الهيئة الاستشارية النقاط (1.18) الى مهنية الصحفيين, والتي فقط تصل الى الحد الادنى من الهدف في ضمن الدرجات المبتدئة من التحسن.

قال اعضاء الهيئة الاستشارية بان الثقة و التوازن يسقطان ضحية الدفع بنشر آراء شعورية و المعتقد بانها تجذب القارئ العراقي. البنود الاخلاقية هي ليست في موضعها ولا متفق عليها, و هناك حالات ابتزاز و رشوة. شراكة منافذ الاعلام الموجهة من قبل الحكومة او الاحزاب السياسية هي بالخصوص تخلق المشاكل و تمنع الدقة المهنية. كمثال لشراكة منافذ الاعلام, رأى اعضاء الهيئة الاستشارية تحقيقا كتب في جريدة الصباح و التي هي قسم من الشبكة الاعلامية التي تدعمها الحكومة, ان 90٪ من الشعب يدعم قرار اغلاق مكاتب الجزيرة في العراق.
قال اعضاء الهيئة بان الرقابة الذاتية لا تزال موجودة بين الصحفيين العراقيين و حتى بعد زوال السيطرة الحكومية على الاعلام. الاديان و العادات القبلية لا تزال قوية كما و المؤثرات المجتمعية التي فيها يعيش و يعمل الصحفي. اذا كتب الصحفي موضوعا يتعارض مع القيم و العادات الدينية و الاجتماعية او حتى الحزبية ممكن ان يعرض نفسه الى التهديد او حتى القتل. التاثير الاخر هو نظام التحرير داخل منافذ الاعلام. الصحفيون من الممكن ان يلاقوا ضغوطا شديدة من قبل رؤوساء التحرير او مديري الاقسام و التي يكون مصدرها علاقة هؤلاء الرؤوساء مع المسؤولين السياسيين و الولاء الذي يحد من دور الصحفي في نطاق مؤسساتهم الصحفية. من الممكن ان يجمع الصحفي المعلومات من مصادرها و يتأكد من حقائقها, لكنه يجد في النهاية انها قد حرفت و غيرت بالتنسيق مع وجهات نظر الحزب الداعم للجهة الاعلامية الملحقة به. « لهذا السبب اتبع بعض الصحفيون اسلوبا جديدا لتوصيل بعض ارائهم: الطريقة هي وضع العناوين الرئيسية المناوئة للممول و بنفس الوقت ادخال اخبار معارضة في خلال اسهاب الشرح او في نهاية المقالة.»
هذا ما قالته هدى جاسم المعيني العاملة في جريدة الشرق الاوسط. قال ايضا فارس خليل محمد علي رئيس تحرير مجلة الحوار: « نحن بحاجة الى اعلام حر و صادق, و هناك مهنيون صحافيون يريدون العمل بحرية لكن المصادر الممولة و المالكة للمؤسسات الاعلامية تضع خطوطا حمراء لا يستطيع مهنيو الصحافة ان يتخطوها.»

« نحن بحاجة الى اعلام حر و صادق, و هناك مهنيون صحافيون يريدون العمل بحرية لكن المصادر الممولة و المالكة للمؤسسات الاعلامية تضع خطوطا حمراء لا يستطيع مهنيو الصحافة ان يتخطوها.»

في العراق هناك حقيقة عليا يتقاسمها الصحفيون: هم يعملون في ظروف امنية غير مستقرة, و ان نشر اي مقالة او تصريح ربما يجلب الموت لكاتبه. لهذا هناك تحفظ بتجهيز مواد لا تثير غضب المسؤولين او القوى السياسية ذات النفوذ.

لاحظ اعضاء هيئة ام اس اي بان بعض الصحفيين لا يمكنهم تغطية جميع الاحداث الهامة, كما في مثال المناطق الوسطى و الجنوبية من القطر حيث توجد سيطرة قوية من قبل الاحزاب الدينية. تبعا لقول عضو في الهيئة بان محطة في النجف لم تبث وقائع الاستفتاء الشعبي لان المحاضرة كانت ترتدي غطاء راس عادي عوضا عن غطاء الراس الاسلامي. قالت هالة عبد الهادي سلطان: « في محافظتي النجف و كربلاء عندنا هذه القضية ايضا, إذا جلست إمرأة في المؤتمر بدون ان ترتدي غطاء الراس لا نستطيع ان نبث المؤتمر لاسباب دينية.» و القلق الاخر لدى الصحفيين هو تغطية المظاهرات المعارضة لمسؤولي الحكومة. انهم يخشون ان تدمر الشرطة معداتهم او تصادرها. قال عماد النقشبندي من راديو دار السلام في الموصل بان هذا قد حدث له شخصيا عندما كان يغطي مقتل عضو في المجلس الاستشاري للمحافظة.

ان رواتب الصحفيين منخفضة و الرواتب في دور الصحف لا تتعدى 150$ دولارا شهريا. وفي القنوات التلفزيونية ربما تبلغ 500$ دولارا. ذكر احد اعضاء الهيئة الاستشارية بان العاملين في الاعلام تمر عليهم اشهر بدون استلام رواتبهم بسبب سوء الادارة في هذه المراكز الاعلامية.

قال اعضاء الهيئة بان برامج الاخبار السياسية و الشؤون العامة الاخرى لها منصب اقوى من برامج التسلية. يعزي البعض هذا الى عدم الاستقرار السياسي في العراق و الذي يغطي على اي قلق اخر عند افراد الشعب. الانباء العاجلة كالقصف و مستجدات حكومية مهمة جدا بنظر العديد من المستمعين و المشاهدين. بعض المشاركين اشاروا بان بعض منافذ الاعلام تحد من برامجها المسلية و بالاخص الموسيقية و الكوميدية لاسباب دينية.

التسهيلات التقنية و المعدات لتجميع و اخراج و توزيع الاخبار هي حديثة و فعالة في بعض مراكز الاعلام. لكن تدريب العاملين فيها غير كفوء ولا يسمح باستعمال تلك المعدات بصورة كاملة. ان قدرة البث الاذاعي في بعض المحافظات ضعيفة و قديمة او محصورة بالانترنيت. الخوف من السرقة و التخريب في خضم الحالة الامنية الغير مستقرة قد جعل بعض المراكز الاعلامية ترفض الاستثمار في شراء معدات بث مرتفعة الاسعار خوفا من سرقتها او تخريبها.

تكاد لا توجد الصحافة المتخصصة ولا تشجعها المنافذ الاعلامية, هذا على حد قول الهيئة. هناك القليل فقط من فرص التدريب المهني للصحفيين الباحثين عن تطوير مهارتهم في مجالات معينة.

الهدف 3: تعدد المصادر الاخبارية

نقاط الهدف الوطني: **1.25 / 4.00**

قالت الهيئة الاستشارية ان الاعلام المتنوع في العراق قد توسع بصورة كبيرة منذ نهاية سيطرة حكم صدام حسين. لكن توفرها يتفاوت بين منطقة و اخرى, وتتفاوت ايضا درجات مصداقيتها و اعتدالها. التطورات الايجابية الجديدة بالذات هيات وجود مطبوعات محلية متعددة داخل المحافظات. استعمال الانترنيت ايضا ينتشر بسرعة. اضافة لهذا لا يوجد الان اي سيطرة او منع لافراد الشعب على الحصول على اخبار اعلامية عراقية و دولية. لقد منحت الهيئة تقدم العراق نحو هذا الهدف بالنقاط (1.25)

قال عضو في الهيئة ان قراءة الجرائد في العراق هي ظاهرة موجودة فقط في المدن, اما القرى و الارياف فتعتمد اكثر على الراديو و التلفزيون الفضائي. ان نظام توزيع الاعلام المطبوع محصور في بغداد و المدن الرئيسية الاخرى. الصحف المصدرة في العاصمة ليست لها توزيع وطني و تصل فقط الى المدن الكبرى, وذلك لغياب الشركات المتخصصة في ايصال المطبوعات الى المناطق النائية. بعض المطبوعات المحلية توزع مجانا في القرى و الارياف لعدم توفر منافذ لبيعها. قال علي محمود السعيدي من « الحق» الجريدة الصادرة من قبل منظمة حقوق الانسان في بابل. ان في منطقته, « الاكثرية من الناس لا تشتري الصحف لان القنوات الفضائية التلفزيونية توفر لهم كل التفاصيل الاخبارية. كما وان ثقة بعض الناس بالجرائد قد اهتزت بسبب الاخبار الملفقة و المغلوطة.»

الحكومة لا تفرض قيودا على توفير مصادر المعلومات لافراد الشعب. القيد الوحيد هو مالي و يجابهه الناس بصورة عامة و الصحفيون. استعمال الانترنيت باهظ الثمن و يمنع وصول التقارير الاخبارية و الثقافية الشاملة. الموضوع الاخر هو الوقت, إذ ان حالة عدم الاستقرار الامني تحد من الساعات التي يمكن للناس خلالها ان تستعمل مقاهي الانترنيت.
قالت الهيئة بأن هناك بعض المشاركة بين منافذ الاعلام الحكومية. اكد عماد النقشبندي بأن الاذاعة الحكومية العراقية تصف الناس في مدينة الموصل بانهم ارهابيين و تبالغ بالاحداث هناك. قالت نهلة غازي اللوزة ان مسؤولي محافظة بابل يتدخلون في تفاصيل ما ينشر في وسائل الاعلام هناك. صدى بابل و بابل اليوم صحيفتان اسبوعيتان اسستا بدعم من المحافظة و بتكاليف باهضة فقط بهدف تغطية نشر الفعاليات الحكومية. و قد اضاف فارس خليل محمد علي: « الاعلام الحكومي العام هو حزبي و يوجه الشعب توجيها خاطئا, و يمثل وجهات نظر الاحزاب التي تتقاسم الحكم. في نظره, بالنسبة لتغطية الانتخابات البرلمانية في ديسمبر كانون الاول بعام 2005 بينت القنوات الفضائية النتائج كنصر مبين.»

« الاكثرية من الناس لا تشتري الصحف لان القنوات الفضائية التلفزيونية توفر لهم كل التفاصيل الاخبارية. كما وان ثقة بعض الناس بالجرائد قد اهتزت بسبب الاخبار الملفقة و المغلوطة.»

لاحظ اعضاء الهيئة بأن سهولة الحصول على وسائل الاعلام لا تعني تغطية كل الاحداث. الصحفيون يختارون الاحداث التي يغطونها نظرا لتبعيتهم الحزبية او التبعية الحزبية لرؤوساء التحرير. المظاهرات و الاضرابات لا تغطى صحفيا في اغلب الاحيان. في حالة ذكرها احد اعضاء الهيئة وهي ان الصحفيين العراقيون اللذين غطوا مظاهرة في الموصل قامت بسبب نتائج انتخابات ادت الى ارتفاع اسعار الوقود, قالوا بانهم سلموا تحقيقاتهم و لكنها لم تنشر او تبث جميعها.

قال اعضاء الهيئة ان هناك وكالات جديدة للانباء تعمل في العراق مثل نينا, العراق نيوز, صوت العراق, ولكنها جميعها جديدة وغير متمكنة بعد من تغطية كل الاحداث في القطر و بمستخدمين قليلي العدد.

ان شفافية منافذ الاعلام ليست عالية, و التمويل المالي لاغلبها غير معروف للعامة ولا لبعض العاملين فيها. ذكر بعض اعضاء الهيئة بأن عدم الافصاح باسماء الممولين هو لاسباب امنية. و آخرون ذكروا سببا اخر هو ان السرية و التكتم سببهما القلق من ان المستمعين ربما يرفضون مصادر الاعلام بسبب تبعية

مالكيها. قالت هالة عبد الهادي سلطان من راديو كربلاء:« لقد عملت في هذه الاذاعة فترة طويلة ولا اعرف لحد الان هوية مالكها ولا مولها. انا لست متاكدة من ان هذا سببه الاحوال الامنية او مصالح معينة. هناك دائما تدخلات في سير اعمال الموظفين. عندما نحاول ان نقيم تحقيقا صحفيا مع اي شخصية, علينا اولا باخذ اذن مسبق من مسؤول اعلى.»

معظم المشاركين اكدوا بان وسائل الاعلام العراقية اكثرها دينية او حزبية, وليس باستطاعتها تغطية بعض المواضيع الحساسة و بالاخص اذا كانت تتعلق بالاقليات او بالطوائف الدينية في العراق. اعطى عماد النقشبندي كمثالا, الغارة على محطة الراديو الكردية و العائدة الى الحزب الاسلامي الموحد في الموصل هذه المدينة التي تحوي اقليات عرقية مختلطة, و المتنازع على السيطرة عليها من قبل العرب و الاقلية الكردية.

الهدف 4: ادارة الاعمال

نقاط الهدف الوطني: **1.02 / 4.00**

في العراق, ادارة اعمال مراكز الاعلام ليس لها تخطيط وهي غير فعالة. الادارة و التطور المهني الاستراتيجي الضروري لاقامة اعمال الاعلام هي غير متطورة. الهيئة الاستشارية تعتبر ان العراق قد حصل على ادنى درجة للتقدم نحو هذه الاهداف الخمسة المدروسة, وقد حصل على النقاط (1.02) نظرا لعدم وجود الاداراة الكفوءة القابلة لدعم التحرير الصحفي المستقل.

ان سوق الاعلام المنتشر بسرعة قد ادى الى وجود العديد من وسائل الاعلام الغير مدعومة. الصحف الرئيسية الممولة من قبل الحكومة او من قبل القوى الحزبية هي الوحيدة التي تحصل على ربح مادي, و تحرم بقية الصحف الباحثة عن الاستقلال من حصصها في السوق. هناك القليل فقط من استعمال بحوث التسويق او اي ادوات تخطيط تطور الاعمال الاعلامية. ان اكثر التسهيلات المطبعية هي خاصة ولكنها اولية, و احدث المعدات التي تمتلكها تعود الى عام 2000

قالت نهلة غازي اللوزي: « في العراق هناك ضعف في الطباعة و التوزيع, هناك جريدة بابل التي من المفروض ان تصدر يوم الاثنين ولكنها لا تطبع حتى يوم الثلاثاء, ولا توزع حتى يوم الاربعاء.»

على حد قول الهيئة الاستشارية ان توزيع الصحف في القرى و الارياف قد اصبح عملا مربحا و يملك القوة لدفع و ترويج الكثير من المطبوعات الى الامام او العكس. و يعاني بعض مدراء الصحف من التحيز لمطبوعات اخرى من قبل الموزع و ذكرت هدى جاسم المعيني: « هناك عصابة توزيع لا تتمكن اي صحيفة ان تتفاداها لان هذه العصابة تحجب بعض الصحف لمصلحة اخريات.»

ان الدعاية التجارية لها القليل من الوجود في الهيكل المالي لشركات وسائل الاعلام بالمقارنة مع الوسائل الاعلامية المدعومة من اي حزب او مصدر سياسي, او جماعة دينية او قطر مجاور, او مصادر اجنبية. بعض الاداريين لا يفرقون بين الاعلان و الدعاية السياسية. قال اعضاء الهيئة الاستشارية بأن الكثير من الصحف نشرت مقالات و صور لدعم احد من المرشحين لانتخابات ديسمبر كانون الاول بالادعاء بأن هذه هي فقط اعلانات بينما هي في الحقيقة دعاية سياسية.

بعض مدراء التحرير الراغبين بوضع الاعلانات التجارية قد عينوا محررين لهذا الغرض و فرضوا عليهم بجلب عدد معين من هذه الاعلانات او خسارة وضائفهم. وفي النتيجة ظهر بأن بعض المحررين يبيعون الاعلانات اكثر في نطاق عملهم في التحرير من في نطاق عملهم في الصحافة, لكن تطوير مهارات مستخدمين متخصصين في الدعاية و التفريق بين مهنتهم و مهنة التحرير لاتزال غير متقدمة.

استنتج اعضاء الهيئة الاستشارية بانه ليس من المحتمل ان اي جريدة لم تتسلم ابدا اي نوع من الدعم الحكومي بصورة مباشرة او غير مباشرة. الاعلانات المنشورة في الصحف هي مثال لهذا الدعم, اضافة الى المعونات المعطات بين الحين و الاخر. قال نزار عبد الواحد المحرر في جريدة الصباح في مكتب محافظة ميسان: « الدعم الحكومي للاعلام الرسمي يحطم الاعلام المستقل بتشويه السوق.» و قال ان جريدة الصباح ممولة من قبل الحكومة كعضوة في شبكة الاعلام العراقية, و كلفة طباعة النسخة الواحدة منها تبلغ 1,200دينار عراقي ولكنها تباع للموزع بثمن 100 دينار عراقي فقط.

وحتى بعض اعضاء الهيئة لا يزالون غير مقتنعين بقبول دور الاعلان في استقلال الاعلام. قال عبد.الحسين عبد الرزاق: « انا اؤومن بأن الاعلان هو الخطر الاكبر الذي يهدد الاعلام العراقي, الدعايات الاعلانية تشارك في هدم مصداقية الصحفي.» قالت الهيئة بأن الكل متفق على عدم وجود استعمال البحث التسويقي او اي ادوات تخطيطية استراتيجية لبناء مجموعة من المستمعين او التحسين من العمل الاداري. كل المصادر المالية الداعمة لهذا الغرض تصرف في الحقيقة على ادارة الصحيفة. هناك بعض الوكالات التي تجهز خدمات اعلانية دعائية ولكنها غير متطورة. وليس هناك اي منظمة تقيس نسبة الاستماع الاخباري.

الهدف 5: المؤسسات الداعمة

نقاط الهدف الوطني: **1.06 / 4.00**

الامتلاك المشترك او الخاص للاعلام العراقي هو جديد لدرجة ان لم تشكل بعد اي مؤسسات صناعية لتمثل مصالح المحررين و المالكين و الاداريين. المؤسسات المهنية للصحفيين الحديثة منها و القديمة موجودة ولكنها لحد الان ضعيفة. هناك بعض التدريب المتوفر للصحفيين الجدد و ذوي المستويات المتوسطة, ولكن الفرص منخفضة العدد و النوعية, ولا تسد الحاجة. نتيجة هذا, سجلت الهيئة الاستشارية تطورا ضئيلا نحو تطوير المؤسسات الداعمة و الضرورية لبناء قطاع اعلامي متين. عدد النقاط المعطاة هو (1.06)

قد تاسسس اول اتحاد نقابي في العراق قبل 46 عاما عندما تشكلت اول نقابة للصحفيين. وفي ابريل نيسان عام 2003 تشكل اتحاد نقابي عراقي ثاني. ولكن الاثنين اثبتوا عدم مقدرتهم على الدفاع عن حقوق مهنيي الاعلام في نظر اعضاء الهيئة. الاتحاد القديم ينظر اليه كامتداد للنظام السابق, و زعامة المجموعتين ضعيفة و عرضة للنزاعات الداخلية, والتي تركز على الاهتمامات الخاصة. مثلا, لم ياخذ اي من الطرفين اي اجراءات مهمة بالنسبة لتهديد سلامة الصحفيين.

قالت الهيئة الاستشارية بأن مجموعة المنظمة العراقية الغير حكومية (ان جي او) و الحديثة الوجود لا تشمل بعد منظمات قوية تقدم دعما رئيسيا للاعلام المستقل, او دعم قضائي لحرية التعبير عن الراي. تبقى الحاجة لوجود منظمات رئيسية توفر التدريب للصحفيين الجدد و ذوي المستويات المتوسطة. كما وان بعض الجهود في الـ ان جي او قد تضيع بسبب ضعف الادارة و اتهامات التحيز و التفضيل و الحزبية و الفساد.

يوجد في جامعة بغداد و الجامعات الاخرى في القطر اقسام الصحافة ولكنها لم تطور ولم تحدث مناهجها ولا معداتها منذ انتهاء السيطرة الحكومية على الاعلام, وانها تجاهد لسد الحاجة و تخريج طلاب مهيئين للعمل في هذا القطاع الذي يتغير بسرعة. هذا على حد قول الهيئة الاستشارية.

بعض المنظمات الدولية الغير حكومية مثل إيريكس و مؤسسة الحرب و السلام و الـ بي بي سي للبث العالمي قد عرضت جميعها تدريب و تطوير البرامج في بغداد و في شمال العراق و جنوبه و خارج القطر ايضا. لكن الحاجة تتعدى باشواط كبيرة عدد و أمد هذه البرامج, و ايضا القلق الامني يحد من توسعها.

في حين ان الطباعة و التوزيع غير مسيطر عليهما من قبل الحكومة, فهما ايضا يداران كاعمال حرة و مستقلة عن شركات الاعلام نفسها. هذا يدل على ان الخدمات التي تجهزها هي غير متوازنة لتواجه احتياجات الصناعة الاعلامية, هذا على حد تعبير الهيئة. كمثال, قد اصبح العراق حرا اكثر في السماح باستيراد معدات الطباعة و بدون عوائق او ضرائب. ولكن طريقة عمل هذه المطابع لا تتبع الاساليب العلمية في التعامل مع التقنيات الحديثة, و المالكين خبراتهم محدودة و ليس لهم القدرة على تلبية ضروريات النشر.

قال احد اعضاء الهيئة بأن خدمات توزيع الصحف محدودة. في مدينة البصرة و البالغ عدد سكانها المليونين نسمة يوجد فيها مكتبان فقط لتوزيع الصحف. و لاحظت الهيئة بأن طرق توزيع هذه الصحف من بغداد و الى بقية المحافظات ضعيفة و غير مكتملة. قد يعزى هذا الى انعدام الامن و غياب الخبرات. في حالات موصوفة من قبل الهيئة, مثلا الجنود الامريكيون يوزعون الجرائد, وجود تحريرات مستنسخة للترويج, او مدير تحرير يقوم بعملية التوزيع بنفسه.

ان وسائل الاستقبال للانترنيت و الستلايت غير مسيطر عليها من قبل الحكومة. اما تسهيلات البث فهي اما حكومية او خاصة, و الحكومية منها تشمل بنية تحتية مطورة لشبكة الاعلام العراقي بأمر اولي من قوات التحالف التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية.

جدول دعم وسائل الاعلام: المنطقة الشمالية (ملخص)

المنطقة الكردية في العراق الشاملة لمحافظات الشمال الشرقي الثلاثة والتي هي اربيل و السليمانية و دهوك, والتي انفصلت بحكم نصف ذاتي بعد حرب الخليج الاولى عام 1991 عن الحكومة المركزية في بغداد و بنسبة لا بأس بها من الاستقرار و الحماية الدولية. هذا وفر لوسائل الاعلام التطور على نطاق اوسع. بالرغم من القنوات الفضائية التلفزيونية, و المحطات المحلية للراديو و الصحف قد تاسست جميعها في جو حر للنشر, لكن القليل فقط من منافذ الاعلام في كردستان يمكن اعتبارها مستقلة. اما الاغلبية فكانت تحت سيطرة و ادارة حزب كردستان الديمقراطي كي دي بي, و الاتحاد الوطني في كردستان بي يو كي. بعد الاطاحة بنظام صدام حسين, حصل الزعماء الاكراد على حكم سياسي ذاتي اكبر, و استمر قطاع الاعلام بالتوسع السريع. ولكن بالنسبة للهيئة الاستشارية المحلية لجدول دعم الاعلام فان العوامل التي تحد من فعالية الاعلام في شمال العراق هي سيطرة الاحزاب السياسية, و رغبة السياسيين باستعمال الاعلام كاداة للدعاية. سبب هذه الظاهرة هو النزاع الكردي للحصول على الحكم الذاتي. ولكن اشار اعضاء الهيئة بأن هذه الظاهرة لا تزال مستمرة ولو ان مجال الحكم المحلي قد توسع و التطور الاقتصادي يتزايد في المنطقة.

هناك بعض الاستثناءات: حولاتي, صحيفة اسبوعية تاسست عام 2002, وهي من ضمن الصحف التي تعتبر نفسها مستقلة في شمال العراق. مصادر المعلومات المتعددة قد اتصلت ببعضها بواسطة استعمال الانترنيت المتزايد, ولكن النقاط الموضوعة لبرنامج دعم الاعلام في المنطقة هي (1.48) والتي تمثل الحد الادنى في الوصول نحو الاهداف المعينة, و وجود اقسام من هيكل السلطة و النظام القضائي يعارضون المهنية و الاعلام الحر. استنتجت هيئة الـ ام اس اي بأن اضعف العناصر هي ادارة اعمال منافذ الاعلام والتي حصلت على النقاط (1.15) بينما اعطيت اعلى النقاط للرأي الحر وهي (1.69) , و النقاط (1.63) لتجميع المصادر الاخبارية.

الهدف 1: الرأي الحر

نقاط الهدف الشمالي: **1.69 / 4.00**

وافق اعضاء الهيئة الاستشارية ام اس اي بأن القوانين المفروضة في شمال العراق والتي تشمل قانون رقم 10 لعام 1993 والذي ينظم الاعلام داخل وزارة الثقافة و الاعلام في كردستان, تقر بأن لا وجود هناك لسيطرة مسبقة على الاعلام,

و الصحفيون احرار بكتابة ما يرغبون به. ولكن المشاكل تبتدئ مباشرة بعد النشر. قال اعضاء الهيئة بأن الادلاء اذا كان يهين احد المسؤولين او الحزبيين السياسيين, فمن الممكن ان يتعرض الصحفي الى المشاكل, كفصله من عمله او اعتقاله او حتى قتله بسبب تعديه بعض « الخطوط الحمراء ». المنافذ الاعلامية الرئيسية الموجودة في شمال العراق تشمل الساتلايت و محطة تلفزيون كردستان و الجريدة اليومية كبات العائدة لحزب كردستان الديمقراطي كي دي بي في اربيل, و تلفزيون كردستان و الجريدة اليومية نوه العائدة الى الاتحاد الوطني لكردستان بي يو كي في السليمانية.

قالت فيان عبد الباقي تقي الدين, المسؤولة في راديو و تلفزيون الحزب المحافظ لكردستان في السليمانية: « ليس هناك حرية بمعناها المطلق, فبامكاني ان اكتب عن الحزب الذي انتمي اليه, ولكنني لا استطيع الكتابة عن اي حزب آخر, و اخشى ان اقع في مشاكل معهم و افصل من عملي.» و طرحت مثالا عن برنامج نقاش اقتصادي يدعى « الضيفان » والذي يبث على شاشة تلفزيون قضيهي كردستان المدعوم من قبل الحزب في السليمانية, والذي اوقف عرضه في اغسطس آب عام 2005 بعد بث اربعة حلقات فقط. استلم مخرج البرنامج انذارا شديد اللهجة من قبل الـ بي يو كي بسبب انتقاده مبادئ الحكومة الاقتصادية و تحريضه لافراد الشعب.

ربما يوجد هناك بعض المجال لحرية الرأي عمليا, ولكن ليس بأستطاعة الصحفيين ان يكونوا على ثقة من انه لن ترفع دعوى ضدهم في المحاكم بسبب قضية او اخرى. قال عبد الرزاق علي محمود, مدير البرنامج السياسي في تلفزيون كردستان الفضائي والذي يبث لحزب كي دي بي في اربيل: « ان الاولويات القانونية للنص القانوني تتماشى مع الاسس الدولية لحقوق الانسان, لكن عند تطبيقها تحرف كليا. ليس هنالك اي حماية للصحفيين, ولكن هنالك فقط حضور ممثل من اتحاد الصحفيين ليبقي الشركة المدانة في المحكمة.» الطريقة المعروفة للاعتداء على الصحفيين هي التهديد و الابتزاز, هذا على حد قول عضو في الهيئة. السيناريو المعتاد هو كالاتي: يتصل اشخاص ذوون نفوذ بالصحفيين او المحررين و يسألون عن سبب نشر مقالة عن موضوع معين. و يرفع تهديد قضائي بحجة الاساءة الى السمعة, و يسحب التهديد في حالة سحب المقالة او دفع مبلغ من المال. هناك القليل فقط من التوقع بأن تلك الهجمات على الصحفيين او التعرض لحقوقهم ستنال عقابا قانونيا او سيحقق بها, وهذا بسبب تدخلات القوى المقتدرة, هذا على حد تعبير الهيئة الاستشارية. ومن القضايا المنظور فيها من قبل الهيئة كانت قضية اغتيال احمد ساواك, المحرر الكردي والذي قتل في عام 2003 و قبل ان يتمكن من نشر العدد 12 من جريدته بلا اتجاه.

وافق اكثر المشاركين بأن القانون لا يفرض عقبات على الذين يبحثون عن اجازات للبث, ولكن المشكلة تقع عند التنفيذ. قال يحيى عمر فاخ, مدير تحرير الافق الجديد الاسبوعية في اربيل: « في كردستان هناك اربعة تنظيمات تمنح الرخص وهي, وزارة الثقافة في اربيل, وزارة الثقافة في السليمانية, و وزارات الداخلية في كل محافظة.»

الهدف 2: المهنية الصحافية

نقاط الهدف الشمالي: **1.43 / 4.00**

استخلصت الهيئة الاستشارية بأن سيطرة الاحزاب السياسية على منافذ الاعلام تترك مجالا قليلا للصحفيين من التأكد من مصداقية المعلومات التي يحصلون عليها. قال فارس خليل محمود, محرر جريدة الحوار الاسبوعية في الموصل: « نحن نسمع او نقرأ عن صحفيين اجانب يتماثلون للمستوى المهني, و لادامة مصداقيتهم يعطي هؤلاء الصحفيون الاجانب اشارات ودية فقط الى المسؤولين في دولهم. و العكس بهذا, نجد بعض صحفيينا يتسلمون الهبات كالاراضي بمقابل نشر او بث برنامج معين. » هذا سببه التاثير القوي للاحزاب السياسية و الحكومة على الاعلام والذي هو مفهوم من قبل الصحفيين, وهناك ايضا رقابة ذاتية واضحة, هذا على حد اتفاق اعضاء الهيئة.

الرواتب هي اعلى في الاعلام الحزبي او الحكومي مقارنة برواتب الاعلام المستقل. يبلغ راتب الصحفي في الاعلام الحزبي 300$ دولار, بينما الراتب في الاعلام الخاص لا يتعدى 75$ دولار. وبالنتيجة فأن البعض يعمل في اكثر من منفذ اعلامي واحد في نفس الوقت.

الهدف 3: تعدد المصادر الاخبارية

نقاط الهدف الشمالي: **1.63 / 4.00**

الانترنيت الذي كان قد حضر استعماله في فترة حكم صدام حسين, قد كسر الان احتكار المعلومات و يمثل الان تقدما رئيسيا في توفير المصادر الاخبارية في شمال العراق. هذا ما ادلى به اعضاء الهيئة. لكن الطبيعة الجغرافية الجبلية لكردستان قد فرضت حدودا لتوزيع الصحف و للبث الارضي.

قال اعضاء الهيئة ان في اربيل توجد صحيفتان يوميتان و حوالي 100 اسبوعية و شهرية, وايضا مجلة واحدة شهرية. قال عبد الرزاق علي محمود, مدير البرنامج السياسي لتلفزيون كردستان, بان في السليمانية تصدر اكثر من 120 مطبوعة, لكن حركتها محدودة. بألرغم من تعداد النفوس في المنطقة و البالغ ٥ ملايين نسمة, فان ما يطبع من كردستاني نوه العائدة لحزب بي يو كي و كهبات العائدة لحزب كي دي بي لا تتعدى 4,000 نسخة في اليوم الواحد, هذا نسبة لتخمين اعضاء الهيئة. حولاتي, الصادرة اسبوعيا في السليمانية, يملكها رجل اعمال و المعتبرة مستقلة بضمن الاعتبار الكردي, صرحت بترويج 15,000 نسخة. لكن مدير تحريرها استقال من منصبه عام 2005 و شكل جريدة اسبوعية مستقلة اسمها آوينه و التي ظهرت في بداية عام 2006 و المصرحة بتوزيع اكثر من 6,000 نسخة.

قال اعضاء الهيئة بأن المشاركة بين الاعلام و المحرمات الاجتماعية تحد من مدى مجابهة الاعلام للقضايا الاجتماعية. القضايا الجنسية هي الاكثر اغلاقا و تعتيما. قال بلند مصطفى عمر من راديو نوى بأنه عندما كتب تحقيقا صحفيا عن تجارة الجنس, «ادان العلماء الدينيون في المساجد المقالة والتي فيها قابلنا بعض العاهرات.»

االهدف 4: ادارة الاعمال

نقاط الهدف الشمالي: **1.16 / 4.00**

لايزال الاعلام في كردستان غير معتبر بأنه عمل حر. ولا يزال الاعلام ينظر اليه كواسطة تخدم الاهداف السياسية و كمنبر للاحزاب او للحكومة والتي بدورها لا تفكر بالاستثمار في قطاع الاعلام لاجل تحويله الى محاولة اعمالية مهنية و مصدر للانتاج. قال اعضاء الهيئة الاستثمارية ان القيادات الحزبية تربط و تحدد فكرة العمل الحر التجاري بتجارة السلع, والذي هم يسيطرون عليه, ويعتبرون الاعلام بأنه ذات تبعية مالية حكومية. هذه التبعية المالية الحكومية تستعمل للضغط على منافذ الاعلام, بينما الاستثمار الخاص في الاعمال الاعلامية ينظر اليه كتهديد يؤدي الى تقليل السيطرة على قطاع المعلومات .

بالرغم من التوسع السريع في الاقتصاد في كردستان, ومع الانفتاحات الجديدة للاعمال الحرة, و درجة من العائدات الاستثمارية, فان مبدئ الدعاية و الاعلان لايزال غير متطور وبالاخص في مجال الاعلام. لاحظ اعضاء الهيئة الاستشارية عدم وجود وكالات الدعاية المتخصصة. نظرا لمحدودية القدرات التقنية, فأن الدعايات التلفزيونية تصمم و تهيئ خارج كردستان. و لاحظ الاعضاء ايضا عدم وجود دراسات و بحوث تسويق متخصصة في بناء الدعاية و الاعلان. ولا توجد ايضا منظمات مستقلة للتقييم او لوضع معايير للحركة الاعلانية. هناك مطابع حكومية و خاصة, لكن الصحف لا تملك مطابعها الخاصة. هناك شركة واحدة للتوزيع هي شركة كردستان لتوزيع الصحف و المجلات و الكتب. يتم التوزيع على المكتبات في المدن, و الزبائن ياتون الى هذه المصادر لشراء جرائدهم .

الهدف 5: المؤسسات الداعمة

نقاط الهدف الشمالي: **1.47 / 4.00**

الاتحاد الصحافي في كردستان هو المجتمع المهني الوحيد. صرحت الهيئة الاستشارية بأن هذه المنظمة تعتبر حزبية, و افراد من الاحزاب الحاكمة تجلب اشخاصا داعمة بغض النظر عنما اذا كانوا لائقين لقوانين العضوية ام لا. ان عدم وجود الشفافية قد ادى الى رفض استمارات العضوية المقدمة من قبل بعض الصحفيين الشباب ولو انهم مهنيون ممارسون, وانهم حاليا موظفون في دور صحف فعالة .

ان المعاهد العلمية الحكومية لا توفر الدراسات الصحفية, ووجود قسم واحد فقط للصحافة في جامعة السليمانية و معهد آخر في اربيل. وان دروس التدريب الصحفي قليلة جدا, و امد اكثرها ايام قليلة فقط. البعثات الدراسية في الخارج محدودة و يحصل عليها فقط العاملون في وزارة الاعلام او المقربون من الاحزاب, هذا على حد قول الهيئة الاستشارية .

تسيطر الحكومة المحلية على محولات البث بالاضافة الى اجهزة الارسال نفسها, هذا على حد قول اعضاء الهيئة. لاحظ احد المشاركين حالة معينة وهي ان قناة ارسال تابعة لحزب اسلامي اقامت على الهواء حملة لجمع التبرعات للفقراء, ولكن مكتب الحاكم اتصل لايقاف هذه الحملة الخيرية. وفي حالة اخرى, وجد راديو نوى ان برنامجه الذي يعرض لفترة ساعة بعد الظهر و خلاله يتصل افراد الشعب ليتكلموا عن حالات الفساد, بانه يشوش عليه باستمرار. ولكن في نفس الوقت لا تفرض الحكومة السيطرة على استعمال الانترنيت.

جدول دعم وسائل الاعلام: منطقة بغداد (ملخص)

ان سطوح البيوت البغدادية منقطة باطباق الاقمار الصناعية الساتلايت والذي كان ممنوعا في السابق. الـ 6 ملايين نسمة في بغداد كان لديهم في السابق 15 جريدة فقط والتي كانت تسيطر عليها الحكومة. الآن هناك اكثر من 100 جريدة تنشر موادا مختلفة. قنوات الراديو و التلفزيون متعددة و مقاهي الانترنيت منتشرة ولو انها مكلفة و صعبة المنال بالنسبة للنساء. الهيئة الاستشارية لجدول وسائل الاعلام و القائمة بتقييم قطاع الاعلام في منطقة بغداد قد اعطت تجمع و تعدد المصادر الاخبارية النقاط (1.86) والتي هي احسن مهامه, ولكن في نفس الوقت تصل فقط الى الحد الادنى للوصول الى الهدف و الحصول على الدرجات الاولية للدعم. و النقاط العامة لمنطقة بغداد هي (1.56) والتي تؤشر الى الحد الادنى للوصول الى اهداف الدعم, مع العلم بان هياكل القوى و النظام القانوني المضاد للاعلام الحر تبقي المهنية ضعيفة. وجد اعضاء الهيئة الحاجة الماسة لمؤسسات داعمة للاعلام و عدم وجودها هو المشكلة الاساسية للاعلام في بغداد, والذي اعطي النقاط (1.35) نحو الهدف.

الهدف 1: حرية الرأي

نقاط الهدف بغداد: **1.59 / 4.00**

اتفق اعضاء هيئة منطقة بغداد على وجود نقص بالقوانين التي تحمي الصحفيين, و لاحظوا ان البنود 433 و 434 من القانون الجزائي رقم 111 لعام 1969 والذي لايزال ساري المفعول, يعتبر تشويه السمعة من قبل الصحفيين جريمة عقابها السجن لمدة ثلاثة سنوات في حالة وجود ظروف مغضبة. وفي بند 136, الظروف المغضبة تشمل الاساءة بالسمعة و التشهير من قبل رئيس التحرير, او محاولة الصحفيين لابتزاز الاشخاص الذين يكتبون عنهم. قال محمود صاحي, الصحفي في الجريدة اليوميةالمستقلة الدستور, ان هذا يمثل تهديدا قويا, ووصف التالي: في مقالة كتبتها في يوليو تموز عام 2005 عن الفساد الاداري في احدى الوزارات, ادت الى رفع دعوى تطالب بمليون دينار عراقي (حوالي 680$ دولار) كاضرار. ولان مدير التحرير لم يملك هذا المقدار, فقد قدم اعتذارا للوزارة التي في حينها رفعت القضية الى المحاكم الجنائية. و بغض النظر عن مصداقية المقالة, فأن المحكمة حكمت ضده و القضية لاتزال معلقة. و قد لاحظ ايضا اعضاء الهيئة الطريقة المنحطة التي تقترف بها الجرائم ضد الصحفيين. كمثال, قضية محمد هارون السكرتير العام لاتحاد الصحفيين عندما اطلق عليه الرصاص في اكتوبر

تشرين الاول عام 2005 في مدينة بغداد, والتي لاتزال غير محلولة.
قال اعضاء الهيئة بأن هناك الكثير من العقبات للحصول على المعلومات, و المؤسسات الحكومية من الممكن ان تقايض المعلومات بتغطية اعلامية ايجابية. من الواضح للعيان ان منافذ الاعلام المدعومة حزبيا و المتحيزة للحكومة توفر لها التسهيلات اكثر من المنافذ المستقلة او المعارضة.

وافق اعضاء الهيئة بان ليس هناك عقبات لممارسة مهنة الصحافة. قال احمد عابد المجيد, رئيس تحرير الجريدة اليومية الزمان بأن هذا قد ادى الى هبوط المستوى المهني. ولكن اعضاء الهيئة لاحظوا بأن هذا قد سمح بظهور عدد من الصحفيين الماهرين والذين كانوا عاطلين عن العمل خلال الحكم السابق.

الهدف 2: الصحافة المهنية

نقاط الهدف بغداد: **1.59 / 4.00**

اتفق اعضاء الهيئة على عدم نضوج المهنية الصحافية, وهناك التحيز و عدم الثقة في التحقيقات. لكنهم قالوا بأن هذا متوقع خلال الفترة الانتقالية, وانه في نفس الوقت يمنح الفرصة للقارئ برؤوية و تفهم الفروقات بين مستويات الصحف. القيم الاخلاقية لم تحدد بعد. هناك تصرفات كوضع اجور على تغطية الاحداث او قبول الهدايا قد اصبح متبعة, و المحررون لا يضعون بالضرورة معايير عالية لموظفيهم.

الرقابة الذاتية منتشرة و الصحفيون يتجنبون توجيه النقد لاي جماعة من خلال منافذ اعلامهم. قالت ضامية حسن الربيعي, المراسلة في راديو العراق الحر في بغداد: « في داخل كل واحد منا شرطي يراقب تحركاتنا و تصرفاتنا. الخوف لم يتلاشى مع تلاشي النظام البائد.»

التقنية الحديثة متوفرة لمنافذ الاعلام في بغداد. اشار اعضاء الهيئة بان بعض هذه التقنية مخلفة من وزارة الاعلام السابقة, و البقية استحضرت مؤخرا و منذ رفع الحضر على الاستيراد و الغاء الضرائب.

الهدف 3: تعدد و جماعية المصادر الاخبارية

نقاط الهدف بغداد: **1.86 / 4.00**

ان مستهلكي الاخبار في بغداد لديهم اختيارات متعددة لمصادر المعلومات, و اتفق اعضاء الهيئة بأن قابلية منافذ الاعلام لتغطية الاحداث هي شبه تامة. المنشورات رخيصة الثمن و سهلة المنال لسكان العاصمة, ولكن ذوي المعاشات المنخفضة لا يستطيعون شراء الصحف يوميا. هناك اختيارات متعددة للقنوات الفضائية و الراديو والتي تغطي منطقة بغداد و المحافظات المجاورة.

يعتبر الاعلام الحكومي متحيزا احيانا ولا يعكس وجهات نظر كل قطاعات المجتمع, هذا على حد قول اعضاء الهيئة. على نطاق اوسع تحاول منافذ الاعلام ان توصل وجهات نظر مموليها, ولو ان القارئ بصورة عامة لا يعرف بالضبط من هم مالكيها. عدم وجود قانون حفظ حقوق النشر , و انتشار استعمال الانترنيت, ادى بالصحفيين الى الانتحال, و الصحف بالاعتماد على الانترنيت للحصول على المعلومات. هذا ادى الى تشابه المعلومات في الصحف المختلفة, و المدراء بفصل محرريهم للتخفيض من التكاليف, هذا على حد رأي اعضاء الهيئة.

الهدف 4: ادارة الاعمال

نقاط الهدف بغداد: **1.42 / 4.00**

ان ادارة اعمال الاعلام في العراق ضعيفة, و المحرر يعمل احيانا كمدير عام يوجه كل الاعمال الادارية, و التسويق و الادارة العامة. بحوث التسويق غير موجودة, و اغلب المطبوعات مرجعها سياسي يهدف الى الدفع بوجهات نظر مؤسسيها. بصورة عامة, الصناعة الاعلامية لاتزال حديثة الولادة, و جميع منافذ الاعلام حديثة التاسيس و منذ سقوط النظام السابق.

الدعاية بصورة خاصة لاتزال في مراحلها الابتدائية, و مهنيو الاعلام غير واعين باهمية الدعاية و الاعلان لتوليد دخل اعلى, و هم ايضا غير عارفين بكيفية جذب اصحاب الاعلانات. ان بعض الوزارات و الشركات لا تعلن في الجرائد التي تنتقد وجهات نظرها السياسية, او الباحثة عن قوانين فعالة للتحرير الصحافي, هذا ما قاله اعضاء الهيئة. ان منافذ الاعلام تميل نحو الاعتماد على الاحزاب السياسية او الزمرات او مصالح اعمال التمويل, عوضا عن البحث عن مصادر دخل من خلال الاعلان التجاري.

تعاني الصحف المستقلة من ضعف الدعم المالي وعدم قابلية مديريها على التعامل مع السوق. هذا قد اجبر البعض على ايقاف الطباعة بالرغم من ارتفاع معاييرهم المهنية و التقنية, هذا ما صرح به اعضاء الهيئة.

قال حمزة علي الجازري مسؤول الدعاية في شركة الحوار بأن هناك فقط شركتان موزعتان و اللتان تستعملان سيطرتهما على السوق للتاثير على محتويات المنشورات.

الهدف 5: المؤسسات الداعمة

نقاط الهدف بغداد: **1.35 / 4.00**

قد نظرت الهيئة الاستشارية الى المؤسسات الداعمة لمصالح الاعلام بكونها ضعيفة. وهذا يشمل منظمات التجارة الممثلة لمالكي الاعلام و الجمعيات المهنية للصحفيين. ان اتحاد الصحفيين في العراق قد اسس بموجب القانون رقم 178 لعام 1969 و يعتبر امتدادا للنظام السابق. للهيئة الاستشارية رأي منخفض عن قدرة مجتمع الـ ان جي او (المنظمات الغير حكومية) في العراق و الفعالة في حقل الاعلام بتقديم خدمات حقة للصحفيين. كما وانها نظرت الى البرامج الثقافية للصحفيين بكونها محدودة و تستلم القليل جدا من الدعم الحكومي. قالت ضامية حسن الربيعي ان خريجي كلية الاعلام لديهم القليل من فرص التدريب, و الكثير من المنافذ الاعلامية لا تدعم محاولات المستخدمين للحصول على التدريب, و البعض منها لا تتعاون مع المنظمات العالمية المزودة للتدريب.

مكائن الطباعة دخلت القطر منذ سقوط النظام السابق, و التي الآن تستعمل في دور الطبع الخاصة لمعظم المطبوعات. المكائن الحكومية القديمة قد دمر اكثرها اثناء الحرب.

جدول دعم وسائل الاعلام: جنوب العراق (ملخص)

قد انتشرت منافذ الاعلام في كل المحافظات الجنوبية منذ تبدل نظام الحكم. في البصرة, المدينة الرئيسية في جنوب العراق والتي يبلغ عدد نفوسها 2 مليون نسمة من مجموع 6 ملايين نسمة في المنطقة الجنوبية بكاملها. في البصرة يوجد الآن اكثر من 12 جريدة يومية و اسبوعية و نصف شهرية. القنوات التلفزيونية الفضائية متوفرة, وايضا البث الارضي. هناك المربد, منفذ اعلامي مستقل مع تلفزيون فضائي ساتلايت و محطة راديو و تلفزيون البصرة التابع لشبكة الاعلام العراقية الحكومية, وايضا اكثر من 12 محطة اف ام, البعض منها مستقل و البعض الاخر تابع للاحزاب السياسية. الانترنيت ايضا متوفر كمصدر هام للمعلومات, وفي البصرة نفسها يوجد حوالي 50 مقهى للانترنيت و 30 في الناصرية. الهيئة الاستشارية لجدول دعم وسائل الاعلام في جنوب العراق اعطت النقاط (1.55) كتقييم لمجمل قطاع الاعلام الجديد في المنطقة, بينما النقاط العامة للقطاع كانت (1.27). ان اضعف عنصر هو ضيق مجال توفر ادارة اعمال فعالة تؤكد استقلال التحرير الصحافي والنقاط المعطات له هي (1.07)

الهدف 1: الرأي الحر

نقاط الهدف الجنوبي: **1.29 / 4.00**

اكد احد اعضاء الهيئة بان هناك القليل فقط من التناسق بين قانونية الاعلام العراقي من جهة و واقع ظروف العمل اليومي من جهة اخرى. ان اكبر الضغوط الممارسة ضد الصحفيين تأتي من قبل التكتلات السياسية و المرتبطة بالطاعة القبلية. اوضح اعضاء الهيئة التحول من الخوف من الحكومة الى تحمل مطاليب متعددة من قبل الاحزاب و الزعماء الدينيين و القبائل و الشيوخ و رجال الاعمال, وحتى من افراد الشعب. قال نزار عبد الواحد, ممثل جريدة الصباح اليومية في العمارة: « في المحافظات الجنوبية نمر تحت ضغوط كبيرة لان افراد الشعب يعرفون كل صحفي في المنطقة, ولذلك لا يتمكن من استعمال اسما مستعارا, فيضطر الى السكوت تفاديا للمشاكل.» الجرائم المقترفة بحق الصحفيين و من ضمنها القتل و الاعتقال و المضايقة, كلها لا تعني الكثير بالنسبة لابناء الشعب, هذا على حد تعبير اعضاء الهيئة. الحماية الوحيدة الموجودة تأتي من قبل القوى السياسية داخل المؤسسات.

الحصول على المعلومات غير متكافئ بين الجميع, الرشاوي و الهدايا تستعمل احيانا. قال مجيد محمود البريكان, مراسل تلفزيون البصرة, ان المسؤولين العامون لا يعتبرون انفسهم مجبرين على ان يكونوا ملتزمين, و العلاقات الشخصية فقط هي ضرورية. و قال: « اسمع عن خبر اغتيال شخص من خلال معرفتي برجل يعمل في مخزن الجثث.» ان بعض المسؤولين يفضل التلفزيون لكونه يوفر الشهرة اكثر من المطبوعات او الراديو.

المشكلة الجديدة هي قرصنة الانترنيت, و قال ياسر جاسم من راديو البصرة: « ان بعض الجرائد قد اصبحت مستنسخات من الانترنيت» .قد اصبحت مهنة الاعلام متوفرة لاي شخص, وهذا يخلق مشاكلا عديدة. قال احمد كريم احمد المراسل في تلفزيون العراقية: « قد اصبحت المهنة للجميع و مفتوحة لجميع الملتقطات.»

ان عدم وجود قوانين اذاعية تحل محل القانون رقم 66 والذي فتح الموجات الهوائية بعد الاحتلال الامريكي, قد ادى الى اعطاء رخص بدون اعتبار للتخطيط لادامة تطوير القطاع, وايضا الى وجود تشويش على الموجات. هذا على حد قول سعد ناظم جاسم, مدير راديو المربد.

الهدف 2: الصحافة المهنية

نقاط الهدف الجنوبي: **1.31 / 4.00**

قرر اعضاء الهيئة ان اكثرية الصحفيين لا يتاكدون من مصادر المعلومات, وليس لهم حتى الخبرة بهذا. ربما يكون الصحفيون متحيزين او يخشون نشر معلومات متناقضة. قال سعد ناظم جاسم من راديو المربد: « لايزال المسؤولون لا يفهمون فكرة تقبل الاراء المتضاربة حول الحالة العامة, و يعتقد البعض منهم بأن كل صحافي يحاول مقابلته, له الغرض بابعاده عن منصبه.» هناك قلة في فهم المبادئ الاخلاقية, و قلة في الاتحادات الصحفية, و تسلم بعض العاملين في الاعلام الهدايا و الرشوات ثمن لسكوتهم. توجد رقابة عامة و رقابة ذاتية, و الذهاب خارج حدود منفذ الاعلام قد يجلب احتمالات الفصل او الحرمان من المكافئات.

برامج الشؤون العامة تفوق عددا عن برامج التسلية لان العراقيون يهتمون بالمشاكل السياسية اكثر من غيرها, وايضا بسبب رفض بعض الزعماء الدينيين لهذا النوع من البرامج. لكن بعض المشاهدين قد سئم الامور السياسية و اتجه نحو البرامج الخفيفة و المسلية والتي توفرها شاشة تلفزيون المربد. البث الارضي و المطابع قد اصبحت في حكم الماضي, و تختار بعض الصحف ان تطبع في بغداد, ولكن هذا يؤدي الى تاخير التوزيع ثلاثة ايام, و يؤدي ايضا الى صعوبة مواكبة ما هو جديد من الاخبار, وبالاخص في المناطق النائية من الجنوب. كما وان المطبعة الوحيدة في البصرة هي دائما عرضة للتفتيش من قبل قوات الامن. هذا على حد قول احد اعضاء الهيئة.

الهدف 3: تعدد و تجمع المصادر الاخبارية

نقاط الهدف الجنوبي: **1.55 / 4.00**

هناك مصادر متعددة للمعلومات و الاخبار في الجنوب, و العاكسة لاراء جماعات سياسية و احزاب تدعم منافذ الاعلام.

هذا قد خلق جو من المنافسة بين الصحفيين, ولكن المنافذ الاعلامية لا تعكس آراءا عامة سياسية, و الشعب لا يعرف من يملك هذه المنافذ الاعلامية. قال احد اعضاء الهيئة بان القنوات الفضائية في جنوب العراق ربما تكون ممولة من قبل اجانب او مستعملة كاداة لتفادي دفع الضرائب. هناك بث ارضي للراديو و التلفزيون ولكن على محيط لا يتجاوز 40 كيلومتر مربع, و يبث جزءا من اليوم فقط. الاعلام متوفر قانونيا وايضا المطبوعات و الفضائيات الاجنبية, ولكن المشكلة هي الاقتصاد المحلي المحدود. مقاهي الانترنيت منتشرة ولكن اغلب الناس لا تعرف طريقة استعمال الانترنيت, و النساء لا تدخل بكثرة الى هذه المقاهي لاسباب اجتماعية. اما وجود الانترنيت في البيوت فلا يزال قليل الوجود و باهظ الثمن.

الهدف 4: ادارة الاعمال

نقاط الهدف الجنوبي: 1.07 / 4.00

قال اعضاء الهيئة بأن مصادر ادارة اعمال الاعلام قليلة في الجنوب, و التوزيع لا يتم عن طريق شركات متخصصة, وانما يتم من خلال الدكاكين الصغيرة, و طريقة البيع بدائية. قال احد اعضاء الهيئة ان في العمارة توجد 900 نسخة فقط من الجرائد والتي تؤخذ من قبل الموزع المحلي في العمارة, والتي يبلغ عدد سكانها 800,000 نسمة. تتدخل القوى السياسية في المحافظات الجنوبية في التوزيع في حالة شعورها بالتهديد. قد منعت جريدة الزمان لفترة زمنية بعد نشرها عنوان اخباري ينتقد حزبا دينيا.

ايضا ليس هناك وكالات اعلان و دعاية, ولكن هناك فقط مكاتب الساتلايت المربوطة بالاعلام العراقي الرئيسي اليومي. الاعلان لم يتطور ليصبح مصدر مالي للمنافذ الاعلامية. ان بعض المنافذ التي تديرها مجموعات قوية و طوائف دينية يمكنها الضغط على بعض الشركات لوضع اعلانات فيها. على حد تعبير اعضاء الهيئة ان بحوث التسويق مفقودة.

الهدف 5: المؤسسات الداعمة

نقاط الهدف الجنوبي: 1.14 / 4.00

وافق المشاركون في الهيئة بأن ليس هناك جمعيات داعمة للاعلام و فعالة في جنوب العراق. جمعية الاذاعيين جمعت الرسوم المالية و طبعت بطاقات شخصية لاعضائها. ان اتحاد الصحفيين في البصرة تعتبره الهيئة بانه منظمة حزبية تابعة لحزب معين, و بأن اتحاد الصحفيين في العراق غير فعال. ان المنظمات الغير حكومية شكلت لتتلقى دعم مالي من منظمات اجنبية. قالت روئية محمود غالب, المحررة في جريدة الصباح: « هناك العشرات من هذه المنظمات الغير حكومية, ولكن ليس حتى واحدة منها قد عرضت اي دعم للصحفيين.»

لا يوجد في البصرة معهد للدراسات الاعلامية, هناك فقط دورات قصيرة بدائية تعمل برعاية من المنظمات العالمية والتي لا تجذب بالضرورة مشاركين من العناصر الصحيحة. ان الـ بي بي سي العالمية كان لها تمويل من الحكومة البريطانية لتوفير التدريب و المعدات لدعم انشاء تلفزيون و راديو المربد, و لبناء جهاز ارسال طوله 100 متر.

رئيس الهيئة:
الدكتور جهاد ك. ضاهر, محلل اعلامي, بغداد

المشاركون في الهيئة القومية:
هدى جاسم المعيني, المراسلة الرئيسية للشرق الاوسط, بغداد
علاء الحداد, محرر في جريدة المستقلة, بغداد
محمد صاحي عواد, محقق صحفي في جريدة الدستور, بغداد
عبد الحسين عبد الرزاق, رئيس هيئة الحريات, اتحاد الصحفيين العراقي, بغداد
رهام مجيد, مراسلة في القناة الفضائية الكردستانية, البصرة
حليم فرج العبيدي, رئيس تحرير جريدة الندى, البصرة
صادق مجيد ماجد, محرر في جريدة الفيحاء, البصرة
هالة عبد الهادي سلطان, مذيعة في راديو كربلاء اف ام, كربلاء
نزار عبد الواحد, محرر في جريدة الصباح, ميسان
نهلة غازي اللوزة, خبيرة اعلام, برنامج المجتمع المدني العراقي, و نائبة مدير اتحاد الصحفيين, بابل
علي محمود السعيدي, عضو في جريدة الحق التابعة لمنظمة حقوق الانسان, بابل
حسن هادي زائر, ممثل اتحاد التلفزيون و البث العراقي, بابل
عمر صلاح الدين, محرر سياسي في جريدة الشورى, الموصل
عماد النقشبندي, مدير راديو دار السلام, الموصل
فارس خليل محمد علي, رئيس تحرير مجلة الحوار, الموصل
زينا العبيدي كاظم, محررة في جريدة عشتار, النجف

المشاركون في الهيئة الاستشارية: المنطقة الشمالية

كروان مهدي اسامة, مساعد رئيس التحرير, جريدة خوندني ليبرال, اربيل
خالد احمد ولي, قسم الاعلام, معهد حقوق الانسان في كردستان, اربيل
فارس خالد محمد, رئيس تحرير, مجلة الحوار, الموصل
يحيى عمر فاتح, رئيس تحرير, جريدة الافق الجديد, اربيل
دلزار حسن, مراسل, جريدة نوه كردستان, اربيل
لقمان شرواني, رئيس مكتب اربيل, مركز تنمية الفعاليات الشبابية, اربيل
بناز راسو حمد امين, رئيس تحرير, مجلة بيكا, السليمانية
همن بكر عبدول, محرر, مجلة لفن, السليمانية
عبد الرزاق علي محمود, مدير البرامج السياسية, القناة الفضائيةالتلفزيونية في كردستان, اربيل
بشار حامد كيكي, رئيس تحرير, جريدة آفرو, دهوك
فيان عبد الباقي تقي الدين, مرشدة, راديو و تلفزيون الحزب المحافظ في كردستان, السليمانية
بروين عبد العزيز, مراسلة و محررة, التلفزيون المحلي في كردستان, دهوك
بلند مصطفى عمر, مراسل, راديو نوى, اربيل
قاسم حسين قاسم, مدير, يو تي في, دهوك
هداية رحيم كريم, مديرة العلاقات العامة, تلفزيون كركوك, كركوك
هاريش يوسف اسماعيل, مدير, شركة ايفلاين للدعاية, اربيل

المشاركون في الهيئة الاستشارية: منطقة بغداد

محمد ولد الصالون, محرر اخباري, جريدة المشرق, بغداد
محمد صاحي عواد, محقق, جريدة الدستور, بغداد
كاظم نزار الركابي, نائب رئيس, الجمعية المدنية العراقية و برنامج دعم الاعلام, بغداد
سلام رحيم زنجل, محرر, جريدة السياسة و القرار, بغداد
رقاد محسن ياسر, محررة في القسم النسائي, جريدة الصباح, بغداد
كاظم دائر الكوزة, محرر اخباري, مجلة العربية, بغداد
عابد عبد الحسن رزاق, محرر, تلفزيون الحرة و عضو في لجنة الحرية آي اف جي, بغداد
رشا صاحب مهدي, محررة, جريدة الصحافة, بغداد
محمد عابد العزيز العبيدي, منظمة حقوق الانسان العراقية, بغداد
ميادة مكي, محررة, مجلة دجلة, بغداد
عبد الكريم زلان, مقدم, تلفزيون النهرين, بغداد
ضامية حسن الربيعي, مراسلة, راديو العراق الحر, بغداد
حمزة علي الجازري, مسؤول الاعلان, شركة الحوار, بغداد
عامر عابد الجليل, مدير راديو, راديو بغداد, بغداد
احمد عابد المجيد, رئيس تحرير, جريدة الزمان, بغداد
صلاح تايه, محرر, وكالة الانباء العراقية, بغداد

المشاركون في الهيئة الاستشارية: جنوب العراق

انور محمد رضى الجبور, مدير, راديو البصرة, البصرة
ياسر جاسم قاسم, مخرج برامج, راديو البصرة, البصرة
فارس جميل جاسم, مدير, تلفزيون المربد, البصرة
احمد زيدان, ممثل منظمة حقوق الانسان انتر اس او اس, البصرة
سعد ناظم جاسم, مدير, راديو المربد, البصرة
زينب جاسم قاسم, محررة برامج, راديو المربد, البصرة
روئية محمود غالب, محررة, جريدة الصباح, البصرة
كاظم حسن سعد, محرر, راديو شناشيل, البصرة
ماجد محمود البريكان, مراسل, تلفزيون البصرة
ادوارد جورج سيرال, مدير, تلفزيون الفيحاء, البصرة
صالح حسن بدر, محرر, جريدة سومر, الناصرية
عبد الحسين داوود شناوه, مراسل, جريدة سومر, الناصرية
احمد كريم احمد, مراسل, تلفزيون العراقية, ميسان
نزار عبد الواحد, محرر, جريدة الصباح, ميسان
فارس حمزة, مراسل, تلفزيون العراقية, السماوة
عارف شهيد, مراسل, تلفزيون العراقية, السماوة